الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: العلوم اقتصادية التخصص: إقتصاد و تسيير المؤسسات

# دور الفلاحة في تحقيق التنمية الاقتصادية
## دراسة حالة – مستغانم

مقدمة من طرف الطالب:
شمومة فتحي

تحت إشراف
د/مجدوب وهراني

أعضاء لجنة المناقشة :

| الصفة | الإسم واللقب | الرتبة | عن الجامعة |
|---|---|---|---|
| رئيسا | | | جامعة مستغانم |
| ممتحنا | | | جامعة مستغانم |
| مناقشا | | | جامعة مستغانم |

السنة الجامعية: 2022/2021

# إهداء

**أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين أمي و أبي حفظهما الله و أطال في عمرهما**
**و إلى إخوتي و أخواتي و كل أساتذتي الكرام**
**و إلى كل الأقارب و الأصدقاء**

# شكر وتقدير

**يشرفني أن أتقدم بأسمى عبارات التقدير و الاحترام و الشكر إلى كل من ساعدني و أرشدني في إنجاز هذا العمل الأستاذ أهراني و إلى كل الأساتذة الكرام و الموظفين**

**العاملين بجامعة عبد الحميد إبن باديس و إلى كل الطلبة خاصتا طلبة العلوم الإقتصادية تخصص تسيير المؤسسات**

# الفهرس

**قائمة الفهرس**


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| إهداء | |
| شكر وتقدير | |
| قائمة الفهرس | |
| قائمة الأشكال و الجداول | |
| **المقدمة العامة** | أ-ب ج |
| **الفصل الأول : التنمية الفلاحية و واقع القطاع الفلاحي في الجزائر** | |
| تمهيد : | 02 |
| المبحث الأول : المبحث الأول : مفاهيم حول التنمية الفلاحية و الاقتصادية | 3 |
| المطلب الأول : مفهوم الفلاحة و التنمية الفلاحية و الاقتصادية وعلاقتهما ببعض في النظريات الاقتصادية | 3 |
| المطلب الثاني : دور الفلاحة في تحقيق التنمية الاقتصادية | 4 |
| المطلب الثالث : أهداف التنمية الفلاحية و الاقتصادية | 5 |
| المبحث الثاني : المقومات و الإمكانيات الزراعية في الجزائر و العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع و المعوقات و المشاكل التي يعاني منها | 5 |
| المطلب الأول : المقومات و الإمكانيات الزراعية في الجزائر | 5 |
| المطلب الثاني : العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر | 8 |
| المطلب الثالث : المعوقات و المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي في الجزائر | 9 |
| المبحث الثالث : واقع القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية | 9 |
| المطلب الأول : واقع القطاع الفلاحي في الجزائر قبل إعادة الهيكلة | 9 |
| المطلب الثاني : القطاع الفلاحي في الجزائر بعد إعادة الهيكلة (1981- 1990) | 13 |
| المطلب الثالث : القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات (1990 – 1999 ) | 14 |
| خلاصة : | 16 |
| **الفصل الثاني : الإستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري (2000م – 2014م)** | |
| تمهيد : | 18 |
| المبحث الأول : القطاع الفلاحي في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي ( 2000م – 2004م ) | 18 |
| المطلب الأول : عرض عام للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA | 18 |
| المطلب الثاني : آليات تنفيذ و تمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية | 20 |
| المطلب الثالث : نتائج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية | 22 |
| المبحث الثاني : القطاع الفلاحي خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005م - 2009م ) و بعض الهيآت الداعمة له | 25 |
| المطلب الأول : مضمون برنامج دعم النمو الاقتصادي للقطاع الفلاحي | 25 |
| المطلب الثاني : تقييم نتائج دعم النمو الاقتصادي للقطاع الفلاحي | 26 |
| المطلب الثالث : مساهمة الهيآت الداعمة (ANDI.FGAR.ANGEM.ANSEJ.CNAC) في تمويل و تنمية القطاع الفلاحي منذ نشأتها إلى غاية سنة 2018م . | 27 |
| المبحث الثالث : البرنامج الخماسي (2010م – 2014م) | 31 |
| المطلب الأول : عرض مضمون سياسة التجديد الفلاحي و الريفي | 31 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني : آليات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي و الريفي | 33 |
| المطلب الثالث : تقييم سياسة التجديد الفلاحي و الريفي (2010م – 2014م) | 35 |
| الخلاصة | 37 |
| **الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لبرنامج التجديد الفلاحي و الريفي لولاية مستغانم 2010 – 2015** | |
| تمهيد : | 39 |
| المبحث الأول : بطاقة فنية لولاية مستغانم | 40 |
| المطلب الأول : تعريف الولاية | 40 |
| المطلب الثاني : الإمكانيات الفلاحية للولاية | 41 |
| المطلب الثالث : العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي في الولاية | 43 |
| المبحث الثاني : المجهودات و الأساليب التنموية للولاية في إيطار سياسة التجديد الفلاحي و الريفي | 43 |
| المطلب الأول : المجهودات المقدمة في إيطار برنامج دعم القدرات البشرية و التقنية | 43 |
| المطلب الثاني : المجهودات في إيطار التجديد الفلاحي و الريفي | 45 |
| المطلب الثالث : المجهودات في إيطار العقار الفلاحي و الدعم | 49 |
| المبحث الثالث : تقييم القطاع الفلاحي للولاية في ظل برنامج التجديد الفلاحي و الريفي | 50 |
| المطلب الأول : تقييم تطور الإنتاج الفلاحي | 50 |
| المطلب الثاني : تقييم النتائج الاقتصادية التي حققها القطاع الفلاحي للولاية | 53 |
| المطلب الثالث : تقييم إنتاج الفترة 2021/2020 و الأفاق | 54 |
| خلاصة : | 56 |
| **الخاتمة العامة** | 58 |
| **قائمة المصادر و الراجع** | 60 |

# قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الأشكال


| رقم الشكل | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| الشكل رقم :2-1 | تمويل قطاع الفلاحة و الصيد البحري خلال الفترة 2001 – 2004 | 20 |
| الشكل رقم :2-2 | تطور مناصب الشغل الفلاحية المحدثة خلال الفترة (2000م – 2004م ) | 23 |
| الشكل رقم :2-3 | تطور بعض المنتجات النباتية خلال الفترة (2000 – 2004) | 24 |
| الشكل رقم :2-4 | تطور إنتاج أهم المنتجات النباتية و الحيوانية خلال الفترة (2009م – 2011م) | 36 |
| الشكل رقم :3-1 | مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (31) | 51 |

**1** قائمة الجداول


| رقم الجدول | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| الجدول رقم : 2-1 | الأغلفة المالية الموجهة لتحقيق الإنعاش ألفلاحي 2001م – 2004م | 19 |
| الجدول رقم :2-2 | تطور مناصب الشغل الفلاحية المحدثة خلال الفترة (2000م– 20014م) | 23 |
| الجدول رقم 2-3 | تطور بعض المنتجات النباتية خلال الفترة (2000 – 2004) | 24 |
| الجدول رقم :2-4 | تطور الإنتاج الحيواني للفترة ( 2005م – 2009م ) | 27 |
| الجدول رقم :2-5 | عدد مناصب للشغل المستحدثة خلال الفترة (2005م – 2009م) | 27 |
| الجدول رقم :2-6 | تطور المساحة الزراعية المستغلة و المساحة الكلية الصالحة للزراعة خلال الفترة (2005م – 2009م) | 27 |
| الجدول رقم :2-7 | حصيلة نشاطات الصندوق الوطني للتامين عن البطالة منذ إنشائه إلى غاية السداسي الأول من سنة 2018م في مجال الزراعة والصيد البحري | 28 |
| الجدول رقم :2-8 | حصيلة المشاريع الممنوحة في مجال الزراعة و الصيد البحري منذ نشأتها إلى غاية نهاية سنة 2018م | 29 |
| الجدول رقم :2-9 | **:** توزيع القروض الممنوحة في مجال الزراعة و الصيد البحري منذ إنشائها إلى غاية نهاية سنة 2018م | 29 |
| الجدول رقم :2-10 | توزيع المشاريع المصرح بها في مجال الزراعة إلى غاية 30 جوان 2018م | 30 |
| الجدول رقم :2-11 | توزيع المشاريع في مجال الزراعة و الصيد البحري المصرح بها من طرف الوكالة إلى غاية 30 جوان 2018م | 30 |
| الجدول رقم :2-12 | تطور إنتاج أهم المنتجات النباتية و الحيوانية خلال الفترة (2009م – 2011م) | 36 |
| الجدول رقم :3-1 | عدد المستثمرات الفلاحية في ولاية مستغانم إلى غاية ديسمبر 2015م | 40 |
| الجدول رقم :3-2 | عدد الإطارات التي تشرف على القطاع الفلاحي في الولاية إلى غاية ديسمبر 2015م | 43 |
| الجدول رقم :3-3 | عدد المكونين في إطار برنامج دعم القدرات البشرية و التقنية للفترة 2011-2015 | 44 |
| الجدول رقم :3-4 | عدد المشاركين في الأيام التحسيس و الإعلام الخاصة بالفلاحين و الإطارات 2011-2015 | 44 |
| الجدول رقم :3-5 | عدد المشاركين في الأيام التطبيقية للفلاحين و الإطارات خلال الفترة 2011 – 2015 | 44 |
| الجدول رقم :3-6 | عدد الزيارات الاستشارية خلال الفترة 2011 – 2015 | 45 |
| الجدول رقم :3-7 | عدد النشاطات الإذاعية خلال الفترة 2011 – 2015 | 45 |
| الجدول رقم :3-8 | تطور استعمال الأسمدة خلال الفترة 2011 – 2015 | 46 |

| | | |
|---|---|---|
| الجدول رقم :3-9 | عدد عمليات التلقيح خلال الفترة 2012م – 2015 م | 46 |
| الجدول رقم :3-10 | عدد نشاطات المراقبة خلال الفترة 2012م – 2015م | 47 |
| الجدول رقم :3-11 | عدد التدخلات لمراقبة محلات بيع المبيدات خلال الفترة 2011-2015 | 47 |
| الجدول رقم :3-12 | أنواع الآفات الفلاحية و المساحات المعالجة للفترة 2011-2015 | 47 |
| الجدول رقم :3-13 | **:** إنتاج الشتلات و البذور لبعض الأنواع خلال الفترة 2011-2015 | 48 |
| الجدول رقم :3-14 | تطور العمليات المسقية في الولاية خلال الفترة 2012م – 2015م | 48 |
| الجدول رقم :3-15 | الأراضي الموجهة للمستثمرين مساحتها أقل من 10 هكتارات | 48 |
| الجدول رقم :3-16 | الأراضي الموجهة للمستثمرين التي مساحتها تفوق 10 هكتار | 49 |
| الجدول رقم :3-17 | عدد الملفات المودعة والمعالجة على مستوى الهيآت الإدارية في الفترة 2010-ديسمبر 2014 | 49 |
| الجدول رقم :3-18 | العدد الإجمالي للملفات المقبولة و المبلغ الإجمالي للدعم خلال الفترة 2011 – 2015 | 50 |
| الجدول رقم :3-19 | تطور بعض المنتجات النباتية خلال الفترة 2011م – 2015م | 50 |
| الجدول رقم :3-20 | تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2011م – 2015م | 52 |
| الجدول رقم :3-21 | تطور عدد الحيوانات خلال الفترة 2011م – 2015م | 52 |
| الجدول رقم :3-22 | قيمة الإنتاج الكلي الخام للمنتجات الفلاحية | 53 |
| الجدول رقم :3-23 | تطور مؤشر و معدل النمو للإنتاج الفلاحي للفترة 2011-2014 | 54 |
| الجدول رقم :3-24 | تطور التشغيل في القطاع الفلاحي للولاية للفترة 2012م-2015م | 54 |

# مقدمة عامة

**المقدمة العامة**

يعتبر القطاع ألفلاحي في الجزائر قطاع هام و حساس , وهو يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية . ولقد أصبحت البلدان المعاصرة تعمل كل ما بوسعها من اجل الاستثمار في هذا المجال لما لها فيه من منافع عديدة كتحقيق الاكتفاء الذاتي و جلب العملة الصعبة و رفع قيمة عملتها الوطنية .

ويعد القطاع الفلاحي من أهم دعائم الاقتصاد التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، باعتباره أحد القطاعات الإنتاجية الأساسية المكونة للناتج المحلي، كما يعتبر مصدرا أساسيا في توفير مختلف الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع، بالإضافة إلى مساهمته في امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل من الناحية الاجتماعية. وكذلك الزيادة في حجم الصادرات الفلاحية وتخفيض العجز في الميزان التجاري الزراعي. لذلك عملت أغلب الدول على تعزيز القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى. وذلك من خلال وضع سياسات وبرامج من شأنها المساهمة في تطويره وتوفير الدعم اللازم له.

و لقد شهد هذا القطاع في الجزائر عدة تطورات من خلال ما تقدمه الدولة له من دعم من حيث القوانين و الهياكل و المعدات الفلاحية , و من خلال سياستها التي انتهجتها في هذا القطاع .
من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية : وهي ما دور الفلاحة في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

من خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح بعض الأسئلة الفرعية وهي :

1- ما هي البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟
2- كيف كان تأثير هذه البرامج التنموية على القطاع الفلاحي في الجزائر ؟
**3-** ما هي المشاكل و المعوقات التي تمنع القطاع الفلاحي في الجزائر من تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

**الفرضيات :**

1- يساهم القطاع الفلاحي بزيادة الناتج الداخلي الخام و زيادة صادراتها الفلاحية .
2- أدت السياسات المنتهجة للدولة من خلال برامجها التنموية إلى رفع الإنتاج الوطني و تقليص البطالة و رفع قيمة العملة الوطنية و تحسين المستوى المعيشي .
3- يكمن الخلل في سؤ التسيير لدى الهيآت الإدارية للقطاع الفلاحي و العوائق الإدارية التي يواجهها الفلاح .

## الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي تناولت القطاع الفلاحي والسياسات التي طبقت خلاله، و لقد اقتصرنا على ثلاثة دراسات تناولت تقييم سياسات هذا القطاع :

- دراسة فريد عبه ، تقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر و الحلول المقترحة لحل الإشكالية العقارية ، أبحاث اقتصادية و إدارية ، جامعة محمد خيضر , بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، العدد 20 ،سبتمبر 2016 : تناولت هذه الدراسة مختلف السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر، حيث تعددت التشريعات التي تناولت تنظيم العلاقة بين الأرض والفلاح فيما يتعلق بلأراضي التابعة للأملاك الوطنية الخاصة ، مما أدى إلى تعقيد الوضعية العقارية ، وعدم الاستقرار والاطمئنان لدى المستفيدين، وهو ما أثر في التنمية الفلاحية ، وقد توصل الباحث إلى أن الإشكال ليس في السياسات الموضوعة و إنما في إجراءات تطبيقها، و أوصى بإقامة علاقة قانونية دائمة للملكية بين المستثمر والأرض ، مع ضرورة وجود عدالة في توزيع الأراضي الفلاحية

- دراسة سفيان عمراني، خير الدين معطى الله، الإصلاحات الفلاحية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر-دراسة نقدية-، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الحادي والأربعين ،كانون الثاني , 2017 : حيث تم من خلال هذا المقال تشخيص واقع الإصلاحات الفلاحية التي عرفها القطاع الفلاحي خلال عشرية كاملة مع مطلع الألفية الثالثة و تقييم مدى فاعليتها في تحقيق الأمن الغذائي ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات و السياسات التي انتهجتها الجزائر مطلع الألفية الثالثة في سبيل إرساء دعائم الأمن الغذائي لم ترق إلى المستوى المطلوب ، حيث ظلت الفاتورة الغذائية مرتفعة , ولم يتمكن الإنتاج المحلي من تلبية الاحتياجات الغذائية إلا في حدود 70 % فقط ، مما يستوجب إعادة النظر في جوهر هذه الإصلاحات و البرامج .
- دراسة غردي محمد , القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة , رسالة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , قسم العلوم الاقتصادية , فرع التحليل الاقتصادي , جامعة الجزائر 3 , 2011 – 2012 , حاول من خلالها الباحث الإجابة على الإشكالية , ما هي الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري , لتحقيق التنمية الإقتصادية و استغلال فرص الاستثمار و الدعم الزراعي , التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة في حالة الإنظمام إليها ؟, حيث تناول خلال هذه الدراسة خمسة فصول وهي , الفصل الأول دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية و الإمكانيات المتاحة له في الجزائر , و الفصل الثاني الاستثمار الزراعي في الجزائر , و الفصل الثالث الدعم الزراعي في إطار السياسات الزراعية الدولية و الوطنية , و الفصل الرابع التجارة الزراعية في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة , و الفصل الخامس إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و تحديات القطاع الزراعي و الإجراءات الممكن اتخاذها لحمايته .

**أهداف البحث :**

- التعرف على الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر .
- التعرف على الإمكانيات المتوفرة و المشاكل و العوائق و الصعوبات التي تحول دون تحقيق القطاع الفلاحي لأهداف التنمية الاقتصادية .
- التعرف على التطورات التي شهدها القطاع الفلاحي و البرامج التنموية المستدامة له .

**دوافع و أهمية البحث :**

- إن اختيارنا لهذا الموضوع دور الفلاحة في تحقيق التنمية الاقتصادية , ناتج عن اهتمامنا الكبير له والأهمية البليغة التي يكتسبها على المستوى الوطني . حيث انه يعتبر سلاح الدولة للنهوض باقتصادها وتحررها من التبعية الغذائية , و هذا مع ما تكتسبه الجزائر من أراضي فلاحية شاسعة و موارد طبيعية و بشرية و مالية هائلة , و ظروف مناخية متنوعة , مما يسمح لها بأن تعتمد عليه كبديل للمحروقات إذا ما تم استغلاله بطريقة حسنة .

**منهج البحث :**

- عملنا على انتهاج أسلوب البحث العلمي و اعتمدنا على أسلوب الوصف و التحليل و هذا من خلال المزج بينهما من خلال جمع البيانات و تنظيمها و تحليلها و استخلاص النتائج منها .



**خطة و هيكل البحث :**

- للإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات , فقد جاءت الدراسة في ثلاثة فصول , مع مقدمة و خاتمة , و هذه الفصول هي :

الفصل الأول : التنمية الفلاحية و واقع القطاع الفلاحي في الجزائر
الفصل الثاني : الإستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري (2000م – 2014م)
الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لبرنامج التجديد الفلاحي و الريفي لولاية مستغانم (2010م – 2015م)
و نشير في الأخير على أن كل فصل سيكون مسبوقا بتمهيد و مختوما بخلاصة .
و الله ولي التوفيق

# الفصل الأول

## التنمية الفلاحية
## و واقع القطاع ألفلاحي في الجزائر

**تمهيد :**

لعب القطاع الفلاحي دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم . حيث كان له دورا أساسيا في توفير الغذاء للشعوب و سد حاجاتهم الاستهلاكية من جهة أخرى . ولقد أولت الجزائر أهمية كبيرة لهذا القطاع الفلاحي حيث اعتمدت على استراتجيات تمكنها من تحقيق منتج فلاحي وفير وخلق مناصب شغل كبيرة من خلال التسهيلات المقدمة للفلاحين و التشجيع على الاستثمار في هذا القطاع و استصلاح الأراضي الزراعية . و سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : التنمية الفلاحية في الجزائر

المبحث الثاني : التطورات التي عرفها القطاع الفلاحي في الجزائر

المبحث الثالث : الدور الذي لعبه القطاع الفلاحي في الجزائر لرفع الاقتصاد الوطني والمشاكل التي يواجهها و العوامل الواجب توفرها لمعالجته .

**المبحث الأول : مفاهيم حول التنمية الفلاحية و الاقتصادية**

إن عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية خاصتا من القمح , أو ما أصبح يسمى اليوم بالذهب الأصفر , كان لبد على الجزائر انتهاج سياسات اقتصادية قوية , و وضع برامج تنموية و إصلاحات فيما يخص القطاع الفلاحي , لتحقيق التنمية الاقتصادية , و سد احتياجاتها .

**المطلب الأول : مفهوم الفلاحة و التنمية الاقتصادية وعلاقتهما ببعض في النظريات الاقتصادية**

**1 - مفهوم الفلاحة :**

تعرف الفلاحة على أنها العناية و الرعاية للتربة [1]. حيث تعتبر العملية التي يقوم الإنسان من خلالها بضبط الأنظمة الايكولوجية لتلبية الاحتياجات الغذائية لنفسه أولا , و لمجتمعه ثانيا .[2]

و هذا يعني كل الخبرات و الأنشطة المتعلقة بزراعة التربة . حيث أنها بشكل عام هي كل عمل على البيئة الطبيعية , و هي لا تعني فقط الأرض , و إنما الزراعة و جميع الكائنات الحية المتمثلة في النبتات و الحيوانات و الفطريات المفيدة للبشر .

فهي إذا استغلال الأرض للزراعة و تربية الحيوانات و تربية الأحياء المائية و الصيد البحري .[3]

**2 - مفهوم التنمية الفلاحية :**

يقصد بالتنمية الفلاحية على أنها كافة الاجرأت التي من شانها زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية , و عرفت كذالك على أنها العملية التي تتم من خلالها تحقيق أقصى ناتج زراعي

ممكن , أو هي إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج اقتصادي ممكن .

كما يقصد بالتنمية الفلاحية تنمية الإنتاج الزراعي إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض أو بهم معا .[4]

**3 - مفهوم التنمية الاقتصادية :**

هي عملية استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل , و رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل .[5]

و بصفة عامة هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة , و ذالك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد و استخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة .[6]

**- علاقة القطاع الفلاحي بالتنمية الاقتصادية في النظريات الاقتصادية**

إن النشاط الاقتصادي مرتبط ارتباطا وثيقا بالإنتاج و يشكل الإنتاج ألفلاحي و ما ينجم عنه من أثار اقتصادية كزيادة عدد العمالة مثلا أحد أطراف هذه المعادلة إلا أن النظرة الاقتصادية لتأثير هذا القطاع تتغير من وقت لأخر ومن مدرسة لأخرى ومن بين أهم النظريات حول هذا النشاط :

- نظرة المدرس التجارية و التي كانت ما بين القرن 16 و17 ميلادي، حيث وضع التجاريون تصنيفا للقطاعات التي تساهم في نمو الاقتصاد، وأعطوا لقطاع التجارة الأهمية في التنمية الاقتصادية لجلبه المعادن النفيسة والثمينة، التي تعتبر رصيد العملة الصعبة، ثم

---

[1] الدكتور محمد عبد العزيز عجيمة , الموارد الاقتصادية سنة 1983 , ص 87.

[2] Marc daufier .ingénieur agronome . institut national agronomique paris grignon radio France . FR

[3] . Https://fr.wikipedia.org/wiki/agriculture

[4] سالم النجفي , التنمية الاقتصادية الزراعية , جامعة الموصل ط 2 سنة 1987 ص , 202

[5] أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983،ص 89 .

[6] أحمد عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000،ص96

يليه القطاع الصناعي الذي يقوم على زيادة حجم التجارة، أما قطاع الزارعة فقد أهمل نظرا لتعرضه للعديد من الظروف الطبيعية منها الطقس وقلة المساحات المزروعة وصعوبة التخزين، وانحصر دور الزراعة على إمداد

بقية القطاعات الأخرى بالمواد الأولية والغذاء ذي التكلفة المتدنية[1].

- أما نظرة المدرسة الطبيعية التي جاءت كنتيجة حتمية لوصول التجاريين لحد مسدود، بإهمالهم التنمية الزراعية. ويعتبر فرانسوا كينيه(1694-1774)الطبيب الفرنسي هو مؤسس المذهب الطبيعي في بدابة القرن18، الذي اعتبر أن القطاع الزراعي هو الوحيد المنتج، وقد نادى بإصلاح الأراضي الزراعية وهياكل القطاع الزراع[2]
- أما رواد المدرسة الكلاسيكية ومن بينهم آدم سميث (1723-1790 ) ركز على أهمية القطاع الزراعي كأساسي لعملية النمو الاقتصادي داخل المجتمع منتقدا رأي الطبيعيين المبني على أن القطاع الزراعي هو القطاع الوحيد المنتج دون غيره من القطاعات[3]
- بينما يرى ديفيد ريكاردو (1772-1823) أن الزراعة هي أهم القطاعات الاقتصادية، لأنها مورد الغذاء ولا تخضع لقانون تناقص الغلة .[4]
- أما المدرسة الكينزية والتي ركزت بشكل كبير على القطاع الخاص في ميدان الإنتاج فقد خلصت إلى ضرورة استثمار الفائض الزراعي في عملية التنمية الاقتصادية واعتباره الأول لعملية التنمية

## المطلب الثاني : دور الفلاحة في تحقيق التنمية الاقتصادية

تساهم الفلاحة في تحقيق جملة من الوظائف منها :

- توفير الغذاء .
- توفير المادة الأولية لانطلاق الصناعة الغذائية .
- مصدر للعملة الصعبة من خلال الصادرات من المنتجات الفلاحية و دخولها الأسواق العالمية .
- وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية باعتبارها مصدر رئيسي للمواد الغذائية و غيرها من المواد التي تمد المؤسسات الغير زراعية بالمواد الإنتاجية , أو لتساعدها في عملية الإنتاج مثل رأس المال و المواد الوالية التي تحتاجها , و لهذا فان تخلفها يحد من تقدم القطاعات الاقتصادية الأخرى .
- خلق سوق للمواد الغذائية الذي يحقق المنافع الاقتصادية التبادلية و المكانية و الزمنية , و ينظم عملية الاستهلاك و الإنتاج الزراعي , و يعمل على خلق توازن بين العرض و الطلب الذي يؤدي إلى ثبات الأسعار .

---

[1] الحبيب فايز، (1985 )، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، السعودية، ص5.

[2] الحبيب فايز , مرجع سابق , ص6 .

[3] خلف فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2006، ص105

.

[4] خلف فليح , مرجع سابق , ص 115.

- المساهمة في الناتج القومي .
- تحقيق التكامل الاقتصادي في إطار عملية التبادل القطاعي .
- إنشاء فرص العمل و التشغيل .

## المطلب الثالث : أهداف التنمية الفلاحية و الاقتصادية

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما لتحقيق جملة من الأهداف التنموية , و تسخر الدولة كل ما لداجبيها من وسائل و إمكانيات في هذا الجانب لما له من اثر على جميع الأصعدة التنموية الاقتصادية , الاجتماعية , و غيرها , و بما أن التنمية الفلاحية تعتبر من أهم عناصر التنمية الاقتصادية , و أهدافها تدخل ضمن أهداف التنمية الاقتصادية , فهما إذا يعملان على تحقيق نفس الأهداف و التي من بينها مايلي :[1]

- تحسين المستوى المعيشي .
- رفع معدلات الدخل القومي .
- تحسين الغذاء و الحالة الصحية للفرد .
- رفع معدلات الإنتاجية .
- رفع كمية الصادرات و تقليص الواردات .
- خفض معدلات البطالة .
- خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى خاصة قطاع الصناعة .

## مبحث الثاني :المقومات و الإمكانيات الزراعية في الجزائر و العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع و المعوقات و المشاكل التي يعاني منها

### المطلب الأول :المقومات و الإمكانيات الزراعية في الجزائر

تتمثل مقومات و إمكانيات الزراعة في الجزائر على الموارد الطبيعية و الموارد البشرية و مستلزمات الإنتاج الفلاحي :

**1 – الموارد الطبيعية :** [2]

و هي تلك الخيرات التي منحها الله عز و جل للإنسان لتمكينه من تلبية حاجاته و رغباته المتمثلة في الأرض و المياه و المعادن و غيرها , حيث أن هذه الموارد تعتبر نقطة البداية لعملية التنمية الفلاحية , فهي تمكن الإنسان من إنتاج السلع الغذائية الضرورية لاستمراره في الحياة من جهة , و من جهة أخرى تعتبر وسيلة في تنمية اقتصاد البلاد بالنظر إلى الدول التي تتميز بضعف إنتاجها .[3]

[1] غردي محمد ,القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة , أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل الاقتصادي 2011-2012 , ص 9 .

[2] غردي محمد , القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة , أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل الاقتصادي 2011-2012, ص21 -22 23

[3] لزعز علي ، الفلاحة في الجزائر بين الإنتاج و المساحة ، مقال منشور في مجلة أفاق , العدد 4 الصادرة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة عنابه 1998

**أ - الأراضي الزراعية :**

تعتبر الأراضي الزراعية أهم عنصر يؤثر على العملية الزراعية , فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة إستراتيجية

لبد من حمايتها و المحافظة عليها و تنميتها بالوسائل المتاحة , و تمثل الأراضي الزراعية في الجزائر حوالي 17.5 % من إجمالي المساحة الكلية المقدرة ب 2381710 هكتار .

**ب – الموارد المائية :**

يعتبر الماء عنصر الحياة و هو من العناصر الأساسية في الإنتاج الزراعي , حيث يلعب دورا هاما في تطوير و تنمية هذا القطاع من خلال الري الزراعي و توسيع المساحات المسقية , كما تلعب الظروف المناخية دورا فعالا في رفع حجم المساحات المسقية .

**ب – 1 – حجم و مصادر المياه في الجزائر :**

تقدر الموارد المائية في الجزائر ب (20 مليار م$^3$) السطحية الموجودة في الشمال , و( 7 مليارم$^3$) الموارد الجوفية , منها 7/2 بالشمال و 7/5 بالجنوب , و تسعى الجزائر في السنوات الأخيرة إلى استغلال مواردها المائية البحرية الممتدة على مسافة 2500كم من خلال عملية تحليه مياه البحر , أهمها مصنع أرزيو و الجزائر بطاقة إنتاجية (900ألف و 200 ألف م$^3$) في اليوم , إضافة إلى إنشاء عشر مصانع أخرى بطاقة إنتاجية تصل إلى (200 ألف م$^3$) .

**ب – 2 – استخدام المياه في الزراعة :**

تعتمد الزراعة في الجزائر أساسا على الزراعة المطرية ، حيث أن 90 % من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا على الأمطار ، إلا أن الأمطار في الجزائر ينحصر سقوطها في الغالب بين شهر نوفمبر و شهر مارس , مما يجعلها تتسم بعدم الانتظام والتذبذب الشديد و التوزيع غير المنتظم بين مناطق الوطن ، مما يتطلب اللجوء إلى الري الزراعي من أجل تنمية هذا القطاع بزيادة الأراضي الزراعية المسقية و تكثيف الزراعة في بعض الأراضي ذات الهطول المطري ، وهذا من أجل تغطية الطلب الوطني المتزايد من المواد الغذائية الأساسية كالحبوب و الأعلاف و البطاطس و الخضار و الفواكه , التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه ، ويمكن الذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية حققت في المناطق شبه صحراوية التي لا يتعدى معدل التساقط فيها عن 80 ملم في السنة , على إنتاج يعادل 63 قنطار من الحبوب في الهكتار بفضل استخدام نظام الري المناسب ,

بالنسبة للجزائر فقد كشفت دراسات حول التربة أن المساحة الإجمالية القابلة للسقي بالمياه المعبئة تقدر

ب1.5 مليون هكتار منها 1.2 مليون هكتار في الشمال و 300 ألف هكتار في الصحراء.

**2 – الموارد البشرية : [1]**

تعتمد الجزائر على العنصر البشري أكثر في العملية الفلاحية , و هو يعتبر عنصر أساسي في عملية الإنتاج , و لقد بلغت القوة العاملة حوالي 25.4 % في سنة 1995م , و لقد تناقصت هذه النسبة إلى 21.8 % في سنة 2008م و هذا راجع إلى عدة أسباب و التي من بينها الهجرة , و عزوف الشباب عن العمل في الفلاحة .

**2 - 1 – حجم قوة العمل الفلاحية :**

لم تعرف قوة العمل في القطاع الزراعي في الجزائر في فترة التسعينات تطورا كبيرا بسبب الوضع الإقتصادي و الأمني السائد في تلك الفترة , لكن مع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عرف هذا الأخير إرتفاع في حجم العمالة الفلاحية حيث إنتقلت من 90.5 ألف في سنة 1990م إلى 120 ألف في سنة 1999م , ثم إلى 221.26 ألف في سنة 2006م ' أي بزيادة تقدر

[1] غردي محمد , مرجع سبق الذكر ه , ص 25- 26 -27.

ب 32.6 % و 84.36 % على التوالي , لكنها إنخفضت بعد سنة 2006م بسبب توجه القوة العاملة نحو البناء و القطاع الصناعي و الأشغال العمومية و التجارة ...الخ , و في سنة 2015م كانت القوة العاملة في القطاع الزراعي 8.7 % , و هو دليل على أن القطاع لم يصل إلى تحقيق نتائج جيدة في جاني الشغل في الزراعة .[1]

**3 – مستلزمات الإنتاج الفلاحي :** [2]

عملت الدولة على توفير الوسائل اللازمة للفلاحة من أجل زيادة الإنتاج الفلاحي النباتي و الحيواني , حيث تمثلت في :

**3 – 1 – الآلات الزراعية :**

بلغ متوسط عدد الجرارات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2001م – 2005م بحوالي 79291 جرار , ليرتفع في سنة 2006م إلى 102363 جرار , و في سنة 2007م وصلت عدد الجرارات إلى 103585 جرار هو أنه يوجد ارتفاع في عدد الجرارات من سنة لأخرى , و هذا أمر سيؤثر بالشكل الجيد على القطاع الفلاحي , حيث

عددها سنة 2008م إلى 104529 جرار , و أما فيما يخص عدد الحاصدات الزراعية فهي كذلك في تزايد و ارتفاع من سنة لأخرى , حيث بلغ عددها في سنة 2008م نحو 12650 آلة حصد .

**3 – 2 – الأسمدة :**

تزخر الجزائر على إنتاج عدة أنواع من الأسمدة , إلى أنها تبقى ضئيلة جدا , حيث أنها لا تزال تلجأ إلى إستوراد هذه المادة من الخارج باعتبارها عامل مهم في العملية الإنتاجية الذي يضفي عليه من حيث ارتفاع الكمية المنتجة و من حيث جودة الإنتاج , و لقد بلغت الكمية المنتجة من الأسمدة الأزوتية 900ألف طن سنة 2008م , كما بلغت نفس كمية إنتاجها خلال السنوات 2007م و 2006 م و هو ما يدل على ثبات في إنتاج هذا النوع من الأسمدة , أما فيما يخص إنتاج الأسمدة الفوسفاتية فقد بلغ 80000 طن سنة 2008م ,حيث شهد هو الأخر استقرار في إنتاجه خلال السنوات 2006م – 2007م – 2008م .

## المطلب الثاني : العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

إن تطور القطاع الزراعي وتمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوط به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية :[3]

1 - يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي , لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين و الإطارات و الاختصاصيين و تشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي و استخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي , هذا مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات ، لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية , ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الارتباط و الاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره سواء كان هذا الغير شخصا طبيعيا أو معنويا

2 - ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقق ميزتين :

---

[1] موقع الالكتروني لديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz .

[2] قصور ريم ، الأمن الغذائي و التنمية المستدامة حالة الجزائر مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير , تخصص اقتصاد التنمية ،سنة 2012-2011 ،جامعة بأجي مختار , عنابه , ص154.

[3] د- باشي احمد ، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح ، مجلة الباحث عدد 02 / 2003 ، جامعة الجزائر ، ص 109 .

أ - الميزة الأولى : توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف و إمكانيات الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين
ب - الميزة الثانية : توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية .
3 - ضرورة خلق و توسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين و تخفيض تكاليف النقل وا لتسويق و التخزين و إلغاء الاحتكار , و هذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية .
4 - العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية و ذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي و ما عرفته من تحديد دون المستوى أسعار المنتجات الفلاحية , و هذا قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثيرات من عدة نواحي :
أ - فالعلاقة ما بين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري بها الفلاحين مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة و نوعية و حجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه .
ب - أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي .
5 - العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، و ذلك من خلال بناء السدود و خلق احتياطي مائي و تحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه و العمل على ربط الإنتاج بالواقع الاجتماعي و ربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي و العمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة .
6 - العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات و يتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي و تنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات , فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع استهلاكية مصنعة و أيضا ضروري لإيصال المواد الاستهلاكية للمستهلك المحلي .

**المطلب الثالث:المعوقات و المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي في الجزائر**

- قلة الموارد المائية و قلة تساقط الأمطار .
- قلة وجود عمليات السقي بالتقطير .
- الحاجة إلى توفير الطاقة الكهربائية داخل المستثمرات .
- الحاجة إلى بناء المزيد من السدود .
- عدم استخدام الوسائل الحديثة في الزراعة بالشكل مكثف مما يؤدي إلى قلة الإنتاج [1].
- هجرة الشباب إلى العمل في الخارج و عزوف بعض الشباب عن العمل في الزراعة في وطنه.
- وجود البيروقراطية في بعض الإدارات , خاصتا فيما يخص الحصول على رخص حفر الآبار أو رخص الحصول على الدعم الفلاحي أو الحصول على المساعدات المالية .
- صعوبة توجيه فائض المنتوج للفلاح نتيجة لنقص المصانع التحويلية .
- ارتفاع أسعار البذور و الأسمدة و الأعلاف بالنسبة لمربي المواشي .
- الحاجة إلى توفير المزيد من المعاهد الفلاحية و المراكز التكوينية .

[1] ناصر الطهراوي ، إتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة , مؤسسة التسويق الزراعي , مديرية الرقابة , الأردن , 2007م , ص 56 .

## المبحث الثالث : واقع القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية

كانت فكرة الاهتمام بالقطاع الفلاحي,وإصلاحه قائمة قبل الاستقلال , ولقد عرف هذا القطاع عدة تطورات من خلال مختلف سياسات الإصلاح الفلاحي التي شهدها .

### المطلب الأول : واقع القطاع الفلاحي في الجزائر قبل إعادة الهيكلة

كانت الفلاحة في الجزائر قبل الاستعمار تهتم بتحقيق الاكتفاء الذاتي , و ذلك بتوفير الاحتياجات الغذائية , و كان يعتبر القمح من أهم المنتجات الفلاحية اناذاك لما كانت تمتاز به الجزائر من سهولة في الزراعة و قابلية التخزين لمدة طويلة , إضافة إلى ذلك فكانت توجد هناك زراعات أخرى مثل زراعة الفواكه
من الحمضيات و التمور و العنب ...الخ , أما زراعة الخضر كانت عبارة عن نشاط عائلي يهدف إلى سد
حاجات العائلة فقط .
اما اليوم فان الفلاحة في الجزائر ليست امرا سهلا و ذلك لعدة اسباب و التي من بينها ان الجزائر اصبحت تحتل المرتبة الاولى ضمن قائمة الدول المستوردة للمواد الغذائية و الفلاحية , بسبب عدد السكان الذي اصبح يتجاوز الاربعين (40) مليون نسمة , و كذلك يرجع السبب الى عدم استغلال الثروات االفلاحية الطبيعية , و كذلك ضعف الامكانيات التقنية , اضافة الى ذلك سؤ التسيير لدى المصالح الادارية في المشاريع البناءة , و كذلك البيروقراطية و المحسوبية التي كان يوجهها الفلاحون .

**ألسياسة الفلاحية قبل إعادة الهيكلة:**

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال يتسم بالتبعية للخارج والاختلال الجهوي ، حيث أن الثروة الزراعية تتمركز في أقصى الشمال، والاختلال حتى في الجهة الواحدة، وهناك اختلال حتى في الولاية الواحدة بين المدن والأرياف , ولقد كان الاستعمار مهتما بالرأسمالية الزراعية التي توفر السلع للسوق ، وبعد مغادرةّ المعمرين ، البالغ عددهم آنذاك 900 ألف أوروبي ، أدى ذلك إلى شغور اقتصادي و إجتماعي ، فتوقف مشروع قسنطينة و الاستثمارات المعلن عنها ، فتراجع النشاط الاقتصادي بسبب مغادرة الأوروبيين لمعداتهم الفلاحية فانخفضت بذلك الاستثمارات وتراجعت الواردات خاصة الموارد الاستهلاكية والتجهيزات [1]

**1 - السياسة الفلاحية في ظل التسيير الذاتي :**

كانت لأول مرة تخص بالاهتمام نتيجة للبؤس والفقر السائد في الأرياف ، و كان التسيير الذاتي مطبقا في الكثير من المزارع قبل الإعلان الرسمي للاستقلال ، في حين أن تطبيقه الشرعي لم يتم إلا بعد إعلان مراسيم مارس 1963من طرف الرئيس بن بله ، لوضع أسس تسيير وتنظيم الممتلكات الشاغرة ، ولقد ظلت هذه الممتلكات مسيرة لمدة عام من طرف لجان التسيير دون أي تدخل من طرف السلطات المركزية لانشغالها بتنظيمات حول السلطة ، ولقد كانت هذه اللجان موجودة قبل الاستقلال ، حيث تشكلت داخل المستثمرات الفلاحية ردا على المنظمة العسكرية السرية التي كانت تستعمل العنف وتدمر الممتلكات [2].

**أ - أهداف سياسة التسيير الذاتي :**

[1] نور محمد لمين , دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات , دراسة حالة ولاية تيارت , مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المالية العامة , جامعة تلمسان , 2011-2012 , ص 113.
[2] نور محمد لمين , مرجع سبق ذكره , ص 113 .

أما أهداف التسيير الذاتي فلقد حددت فيما يلي:

- حماية الأملاك الشاغرة .
- مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات.
- وضع حد للأملاك الكبيرة ومنه الملاك الكبار .
- تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية.
- توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين.
- تحدي المعمرين الذين رحلوا الوسائل والعتاد الصالح في القطاع الفلاحي وتركوا الوسائل غير الصالحة .
- تسيير المزارع الشاغرة تتمثل في مهام الديوان الوطني للإصلاح الزراعي وهو جهاز تابع لوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي ينظم ويسير المزارع الشاغرة و يشرف على الأعمال المالية والإنتاج والتسويق والتموين ، واعتبر هذا الديوان مؤسسة عمومية مستقلة يديرها مجلس يرأسه رئيس الحكومة ومسير يمثل وزارة الفلاحة , و يساعد الديوان هيئات محلية و وطنية تتمثل في :

**1- على المستوى المحلي :**

المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي وتقوم بال تمويل والمحاسبة وتقديم القروض الفلاحية لاتحادات الآلات الزراعية و تمون الو حدات التابعة لقطاع التسيير الذاتي بالعتاد الفلاحي و وسائل الإنتاج والإهنمام بصيانتها.

2 - **على المستوى الوطني:** حيث يعتمد الديوان على تعاونيات متخصصة هي :

تعاونيات الإصلاح الزراعي .

تعاونيات جهوية للتصريف .

ولقد تم استبدال الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في عام 1966 بالاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية للتسويق المكلف بتسويق المنتجات الفلاحية إلى غاية عام1969 المكلف بتحسين المنتوجات الرئيسية ومراقبة الجودة , ثم أنشئ الديوان الوطني للمنتجات الزيتية .

وهناك الديوان الوطني للحلفاء المكلف باستغلال الحلفاء وتحديد أسعارها وتسويقها , كما تم تأسس الديوان الوطني للعتاد الفلاحي .

**ب - بعض انتقادات القطاع المسير ذاتيا :** تتمثل هذه المشاكل فيما يلي : [1]

- اعتبار التسيير الذاتي وهما عندما يكون العمال من الناحية القانونية غير قادرين على تحديد التوجهات العامة للإنتاج الزراعي ولشروطه .
- عدم تحقيق الزيادة الإنتاجية المنتظرة من التسيير الذاتي لأن هذا القطاع يستحوذ على أجور الأراضي الزراعية في الجزائر ويملك التجهيزات الأساسية اللازمة للعمل .

**2 - السياسة الفلاحية في ظل الثورة الزراعية :**

جاءت الثورة الزراعية لوضع حد للمعاناة والحرمان اللذان عاشهما الفلاح الجزائري المحروم من ملكية الأرض ، فمثلا بلغت نسبة الفلاحين الصغار 72 % من مجموع الفلاحين و الذين لا

[1] عبد الطيف بن اشنهو, تجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط ( 80-62 ) , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية , 1982 , ص 309 .

يملكون سوى 22.6% من المساحات الزراعية , أما البرجوازية الريفية فكانت تملك حوالي 26.6% من مجموع الأراضي ولا يمثلون سوى2.6 % من المالكين , وهم يملكون أراضي تتجاوز مساحتها 50 هكتارات , في حين الفلاحين الصغار فكانت مساحة أراضيهم لا تتجاوز 10 هكتارات أو أقل , أما الفلاحون المتوسطون المالكون من 10 إلى 50 هكتار , فيملكون أكثر من 50 % من الأراضي , وهذه السياسة ناتجة عن الاستعمار حين اشترى الجزائريون البرجوازيون منهم الأراضي بعد الاستقلال، عند رحيل المعمرين من الجزائر ، ونظرا لهذه الفوارق أعلنت الدولة سياسة الثورة الزراعية في 08– 11– 1971 تحت شعار "الأرض لمن يخدمها" ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها و يستثمرها و لقد تم تشكيل لجنة وطنية منذ شهر أوت 1966 لتحضير نصوص الثورة الزراعية [1] .

والأراضي التي ضمت إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية أي الأراضي العمومية أراضي العرش ، الأراضي الجماعية، الأراضي المؤممة والأراضي دون مالك ، فهي ملكية الدولة ولا تحول وغير قابلة للتقادم أو الحجز أو التبادل .

**أ ـ أهداف الثورة الزراعية :** من أهداف الثورة الزراعية ما يلي :[2]

**1 - تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة وفق الأسس التالية :**

- الاستغلال الشخصي والمباشر للأرض، والمالك الذي لا يشغل أرضه بنفسه على مساحات محددة تنزع منه الملكية .
- من يشغل أ رضه بنفسه وترك جزءا منها غير مستغل تنزع منه المساحة التي لا يمكن له استغلالها، ولقد تم تحديد المساحة التي يمكن امتلاكها حسب طبيعة الأرض المروية منها , أو غير المروية , وكذا وضعيتها .
- كل الأراضي العمومية و الفلاحية أو الشاغرة تضم إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية لكي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الأراضي المؤممة ، وأراضي التسيير الذاتي تخضع لنظامها , ولان هذا القطاع تابع للقطاع المؤمم ، والاختلاف القائم بين أراضي التسيير الذاتي وأراضي الثورة الزراعية، هو نظام تسييرها .

**2 - الأراضي المؤممة :**

توزع على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي ، و يستغلانها إجباريا تحت نظام التعاونيات ما عدى غير القادرين ماديا أو جسديا , وهذه التعاونيات تستفيد حسب حاجياتها من المساعدات المالية ، التقنية والمادية لخدمة الأرض وتحقيق الإنتاج ، و لتسهيل حل المشكلات المادية والتقنية للفلاحين تم إنشاء تعاونيات خدمات ، أو المالكين الخواص الصغار، علما أن المستفيدين مرغمين على التخلي عن منتجاتهم للتعاونيات الفلاحية البلدية للخدمات .

لقد كانت الثورة الزراعية تسعى إلى إحداث تغيير جذري في الأرياف، و التي طالما حرمت من خيرات وثروات البلاد، والقيام بإعادة توزيع الأراضي و وسائل الإنتاج ، وتنظيم المزارعين بشكل يسمح بتطوير القطاع , إلى جانب سعي الثورة الزراعية إلى تغيير نظام الملكية العقارية الواسعة ، وكذا العمل على إدماج الفلاحين في نشاطات تساهم في تحقيق التنمية الوطنية ، والعمل على القضاء على آثار الاستعمار وكل أشكال الاستغلال ، وخلق علاقات عمل مباشرة في الزراعة على أساس الأرض لمن يخدمها .

[1] علي مانع , جنوح الأحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية , 1996, ص 13 .
[2] نور محمد لمين , مرجع سبق ذكره , ص 115, 116, 117 .

و تقوم الخزينة بتعويض 25 % للفلاحين الذين أممت أراضهم ، ويتم التسديد خلال 15 سنة وتحدد الحصة الممنوحة بطريقة تمكن من الحصول على مدخول يساوي مدخول عمال ا لمزارع المسيرة ذاتيا لمدة 250 يوم عمل في العام , و تستغل الأراضي جماعيا أو في شكل تعاونيات أو تجمعات شبه تعاونيات يشكلها المستفيدون , و ينبغي على كل مستفيد أن يعمل شخصيا ومباشرة يسجل عمله في المخطط الوطني .

**ب - مراحل تطبيق الثورة الزراعية :**

ولقد مرت عملية إنجاز هذه الأهداف بثلاث مراحل أساسية هي :[1]

**1 - المرحلة الأولى :**

و تم فيها توزيع أراضي الدولة على الفلاحين غير المالكين للأرض، ويتم تجميع هؤلاء في قرى نموذجية ، والتي قررت الحكومة بناء ألف منها في الريف، وفي كل قرية ما بين 120 إلى 150 سكنا ، مع توفير شروط الحياة فيها , و لقد بلغ عدد هذه القرى في عام 1981 حوالي147 قرية ، و هدفها كان تجميع الفلاحين لتسهيل إدارتهم

**2 - المرحلة الثانية :**

بدأت هذه المرحلة منذ عام 1973 ، حيث تم إعادة توزيع أكثر من 650 ألف هكتار من القطاع الخاص ، على 60 ألف عائلة فلاحية بدون أرض ، ولقد تم في الأخير توزيع مليون هكتارا على 100 ألف عائلة تم تجميعها في 6 ألا ف تعاونية فلاحية .

**3 - المرحلة الثالثة :**

ويتم من خلالها تحديد قطعان الماشية و النخيل بالمناطق السهلية و الهضاب العليا و كذا الصحراوية , و لقد تميزت مرحلة تطبيق الثورة الزراعية بمحاولة إلغاء الضرائب على الفلاحين وتدعيم القروض الموجهة للقطاع الاشتراكي ، فكان العتاد الفلاحي يباع بأقل من سعر التكلفة وأقل من سعر شراء المستورد به وكذا نفس الشيء بالنسبة للأسمدة والمواد الكيماوية والمحلية منها والأجنبية كما تم بعد سنة 1978 رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 33 % وهذا لدفع القطاع الفلاحي إلى الإنتاج من جهة و تثبيت القوة العاملة من جهة أخرى .

**ج - بعض مشاكل تطبيق الثورة الزراعية :** تتمثل في :

- تأثير أجهزة التسيير البيروقراطية سلبا على نظام عمل التعاونيات الفلاحية .
- قلة الإمكانيات الموجهة و العتاد اللازم و تعرض ما توفر منها إلى الإهمال و التسبب .
- نقص التأطير و الفنيين مما جعل التعاونيات الفلاحية تسير وفق خبرات الفلاحين العاديين .
- مشكلة التموين بالموارد الزراعية الضرورية , مثل البذور لأنها تأتي في غير وقتها مما يجعلها عرضة للعوامل المناخية الغير المناسبة لبذورها.

**المطلب الثاني : القطاع الفلاحي في الجزائر بعد إعادة الهيكلة (1981- 1990)**

بصدور المنشور الرئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي و تعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة اهتمام الدولة بالزراعة , و هذا من اجل بعث النشاط الاستثماري في هذا القطاع وتنميته , و اثر على ذلك النمو السريع في عدد السكان و تزايد حاجات المجتمع للمواد الغذائية , [2]مما اجبر الدولة على

[1] علي مانع , مرجع سبق ذكره , ص 14 .

[2] محمد بلقاسم , حسن بهلول , سياسة تخطيط التنمية و اعادة تنظيم مسارها في الجزائر , جزء الثاني , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1999, ص17.

7 وضع إصلاحات لهذا القطاع , حيث ساهم ذلك في تحقيق مجموعة من النتائج والتي تتمثل في :[1]

- تنظيم المزارع الفلاحية و إنشاء وحدات فلاحية يسهل عملية استثمارها و تسييرها و التحكم فيها , حيث قامت الدولة سنة 1982 بتنظيم الأراضي الزراعية , حيث قامت بإنشاء حوالي 3429 مزرعة في مساحة تمتد على ما يقارب 3830000 هكتار , و عملت كذلك على توفير الآلات , كما قامت بإنشاء مختلف الدواوين و التعاونيات الفلاحية يشرف عليها مهندسون و فنيون و زراعيون يتوزعون على المستوى الولائي , بحيث اصبحت تمثل قطاعات تنمية فلاحية يتشكل كل قطاع فيها من 30 الى 40 مزرعة , و اما مؤسسات الدعم اصبحت تتكون من :

-الديوان الوطني للتموين و الخدمات الفلاحية .
-الدواوين الجهوية لتربية الدواجن التي انشاءت في الشرق و الغرب و الوسط .
-الديوان الوطني للعتاد الفلاحي .
-اظافة إلى ذلك أنشئت عدة تعاونيات زراعية متخصصة في تربية الأبقار و المشاتل و النحل ...الخ .

**المطلب الثالث : القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات (1990 – 1999 )**

خلال فترة التسعينات شهد القطاع الفلاحي تطورات مهمة منها فتح المجال لخوصصة النشاط الزراعي لمواكبة التحولات و المستجدات التي فرضتها العولمة و متطلباتها , و تكييف البنية الاقتصادية وفق
توجه جديد , و هذا في إطار برنامج الانتقال من الاقتصاد الموجه , الى اقتصاد السوق , حيث تمثلت هذه الإصلاحات في :

الإصلاحات هي :[2]

- إعادة هيكلة القطاع الفلاحي .
- إعادة الأراضي المؤممة أثناء الثورة الزراعية إلى ملاكها الأصليين .
- تحرير الإنتاج الزراعي و أسعار السلع الزراعية ما عدا بعض المحاصيل الإستراتيجية .
- خوصصة القطاع ألفلاحي .
- إنشاء الغرف الفلاحية لزيادة التقارب و التشاور مع الفلاحين .
- إلغاء احتكار الدولة في التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية .

و كانت تسعى الدولة من خلال هذه الإصلاحات إلى : [3]

- تحقيق ديمومة المستثمرات الفلاحية و حمايتها .
- زيادة الإنتاج ألفلاحي .
- تحسين المستوى المعيشي للفرد من خلال زيادة المداخل .
- استغلال الثروة العقارية و توسيعها من خلال تنظيم العقار و استصلاحه .
- حماية القدرات الإنتاجية و حماية الأراضي الزراعية و المياه .
- حماية الثروة الغابية و الحفاظ على الطبيعة و التنوع البيئ .

[1] نور محمد لمين , دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات , مذكرة لنيل شهادة الماجستير , تخصص تسيير المالية العامة , دراسة حالة ولاية تيارت , جامعة تلمسان 2011- 2012 , الجزائر , ص 119 , 120 .
[2] قصور ريم , الأمن الغذائي و التنمية المستدامة , مذكرة لنيل شهادة الماجستير , تخصص اقتصاد التنمية , جامعة بأجي مختار , عنابه , 2011 – 2012 , الجزائر , ص 136 , 137 .
[3] قصور ريم , مرجع سابق الذكر , ص 138 .

- تطوير الموارد الوراثية الحيوانية و النباتية ( بذور و شتلات ) .
- تنظيم الأسواق عن طريق ضبط الإنتاج و ضبط نوعية المنتجات الفلاحية .
- منح إعانات من الدولة تسمح بتوجيه و تشجيع الاستثمار ألفلاحي و عمليات الإنتاج .

ولقد ادت هذه الإصلاحات إلى تحقيق مجموعة من النتائج منها , انه في سنة 1998 حقق القطاع الفلاحي 12.88 من القيمة الإجمالية المضافة , بعدما كانت في سنة 1987 تمثل 8.7 , و حقق كذلك ما مقداره 147 مليون دينار سنة 1993 , و وفرة 30 ألف منصب شغل خلال هذه الفترة .
هنا نلاحظ آن هذه المجموعة من الإصلاحات كان لها عامل ايجابي على القطاع الفلاحي و على زيادة الإنتاجية
و تحقيق تنمية اقتصادية جد معتبرة .

**خلاصة :**

تعتبر التنمية الفلاحية احدى اهم عوامل التنمية الاقتصادية لما لها من اهمية كبيرة في توفير الانتاج الغذائي و رفع نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الوطني الذي يؤدي الى تحسين مستواه المعيشي , اضافة الى ذلك الدور الذي تلعبه هذه الاخيرة في التقليص من البطالة و جلب العملة الصعبة عن طريق زيادة الصادرات و تقليل الواردات الذي يؤدي الى النمو و التطور .

ولقد لحظنا ان القطاع الفلاحي عرف تطورا في السنوات الاخيرة , الامر الذي ادى به الى رفع معدلات النمو الاقتصادي و زيادة انتاج المحاصيل الزراعية , فبعد دراستنا لهذا القطاع من فترة ما قبل الاستعمار الى يومنا هذا و المراحل التي مر بها , نلاحظ انه بالرغم من جميع المشاكل و المعوقات التي كانت تواجهه , الا انه كان الخيار و السبيل الوحيد للدولة على الاعتماد عليه و الاستثمار فيه لتحقيق التنمية الاقتصادية و لتحقيق الاكتفاء الذاتي و التخلص من التبعية الغذائية و التي ارهقت الدولة الى يومنا هذا

# الفصل الثاني

## الإستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري (2000م - 2014م)

تمهيد :

بالرغم من الإصلاحات التي شهدتها الجزائر في القطاع الفلاحي خلال فترة التسعينات , إلا أنها كانت تفتقر إلى العديد من الأمور , مما دفع بالدولة الجزائرية إلى تسطير خطة تعمل من خلالها على تحقيق الأهداف المسطرة و المتمثلة أساسا في تحقيق الاكتفاء الذاتي و تحقيق التنمية الاقتصادية بالاعتماد على جميع الوسائل و المقومات التي تمتلكها الدولة , و استغلالها استغلال جيدا , إضافة إلى وضع برامج تنموية للنهوض بالاقتصاد الوطني و تحقيق الأمن الغذائي .

ولقد عرفت الجزائر عدة برامج تنموية من سنة 2000م إلى سنة 2014م , و التي من بينها برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000م – 2004م ) , ثم يأتي بعده برنامج النمو الاقتصادي ( 2005م – 2009م ) , و كذلك البرنامج الخماسي ( 2009م – 2014م ) , وهذا إدراك من الدولة لما لهذا القطاع الفلاحي من أهمية كبيرة في تحقيق أمنها الغذائي و القضاء على التبعية الغذائية و فاتورة الاستيراد الموجهة للاستهلاك , و سعيا منها إلى وضع كل ماهو ممكن في هذا الجانب لتحقيق أهدافها الاقتصادية المسطرة .

و لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى إبراز المجهودات التي قدمتها الدولة في هذا الجانب و الآليات المنفذة لهذه الإستراتيجية و تقييم النتائج المتحصل عليها , و قمنا بتوزيع الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي :

المبحث الأول : القطاع الفلاحي في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي ( 2000م – 2004م )

المبحث الثاني : القطاع الفلاحي خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005م – 2009م) و بعض الهيآت الداعمة له .

المبحث الثالث : البرنامج الخماسي (2010م – 2014م)

## المبحث الأول : القطاع الفلاحي في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي ( 2000م – 2004م )

قامت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية بوضع المخطط الوطني PNDA كأحد الاستراتيجيات التي تهدف إلى تطوير القطاع الفلاحي و زيادة الإنتاج و تحقيق النمو الاقتصادي .

### المطلب الأول : عرض عام للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA

بدء تنفيذ مخطط PNDA في شهر سبتمبر من سنة 2000م للنهوض بالإنتاج الفلاحي و تحسين المستثمرات الفلاحية , و تم توسيعه في سنة 2002م ليشمل التنمية الريفية أيضا و يصبح اسمه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDA , و هذا لان المناطق الريفية كانت تعاني الحرمان و الفقر نتيجة انخفاض مداخل الفلاحين و عجز النشاط الفلاحي على سد حاجياتهم , إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة لها .[1]

و يدخل برنامج الإنعاش الاقتصادي ( 2001م – 2004م ) في عملية دعم ديناميكية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية , و هو يخل ضمن ديناميكية النمو الفلاحي المدعم من خلال البرامج المكونة لهذا الإنعاش الاقتصادي , و يوفر له الظروف الملائمة التي تحقق الأهداف ذات قيمة مضافة , و تمكن من توفير فرص عمل جديدة , من خلال إعادة تأهيل البنى التحتية بما يسمح بزيادة و رفع الإنتاج الذي يلبي احتياجات السكان .[2]

---

[1] مليكه جرمولي , السياسة الفلاحية في الجزائر و الإصلاحات الطارئة عليها , رسالة ماجستير , كلية العلوم السياسية و الإعلام , قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية , تخصص التنظيمات السياسية و الإدارية , دراسة حالة البويرة , جامعة الجزائر بن يوسف بن خده , 2005م ,ص 93 .

[2] حفناوي أمال , مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع ألفلاحي ضمن برامج النمو و الإنعاش الاقتصاديين بين الواقع و الطموح , ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 , يومي 11 -12 مارس 2013م , جامعة فرحات عباس , سطيف , الجزائر , ص 4 .

و يعمل المخطط على ترقية التنافسية الفلاحية و إدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستغلال العقلاني و الرشيد للموارد الطبيعية و البيئية و استغلال الفرص و نقاط القوة المتوفرة لديها مع تجنب التهديدات و نقاط الضعف التي قد تواجهها بالشكل الذي يسمح من رفع الإنتاج الفلاحي و تحقيق التنمية الفلاحية و الاقتصادية مع الحفاظ على التنمية الزراعية المستدامة . و هذا سيؤدي حتما إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي للسكان و حماية الموارد الطبيعية , و يشجع الفلاحين على زيادة بذل الجهد و المثابرة من اجل تحقيق أحسن النتائج , و يمكن ذكر بعض أهداف المخطط و المتمثلة في :

بعض أهداف المخطط : [1]

- تحسين مستدام في مستوى الأمن الغذائي الوطني من خلال الإنتاج الزراعي و تنويعه .
- الاستخدام الحكيم و المستدام للموارد الطبيعية .
- إبراز و تعزيز الميزة النسبية للإنتاج من اجل التصدير .
- تحسين الظروف المعيشية و الدخل للمزارعين .

و هذه لمحة عن الأغلفة المالية الوجهة لتحقيق الإنعاش ألفلاحي 2001- 2004

**الجدول رقم (1-2) : الأغلفة المالية الموجهة لتحقيق الإنعاش ألفلاحي 2001م – 2004م**

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| تمويل قطاع الفلاحة و الصيد البحري , الوحدة (مليار دينار ) | 10.60 | 20.30 | 22.50 | 12.00 | 65.40 |

المصدر : رابحي بو عبدا لله , مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة , دراسة حالة الجزائر 2001 – 2004 , مجلة معارف , العدد19 , الجزائر , 2015 , ص 290 .

الشكل التالي يوضح تمويل قطاع الفلاحة و الصيد البحري خلال الفترة 2001 – 2004

**الشكل رقم (1-2) : تمويل قطاع الفلاحة و الصيد البحري خلال الفترة 2001 – 2004**

[1] حفناوي أمال , مرجع سبق ذكره , ص 5 .

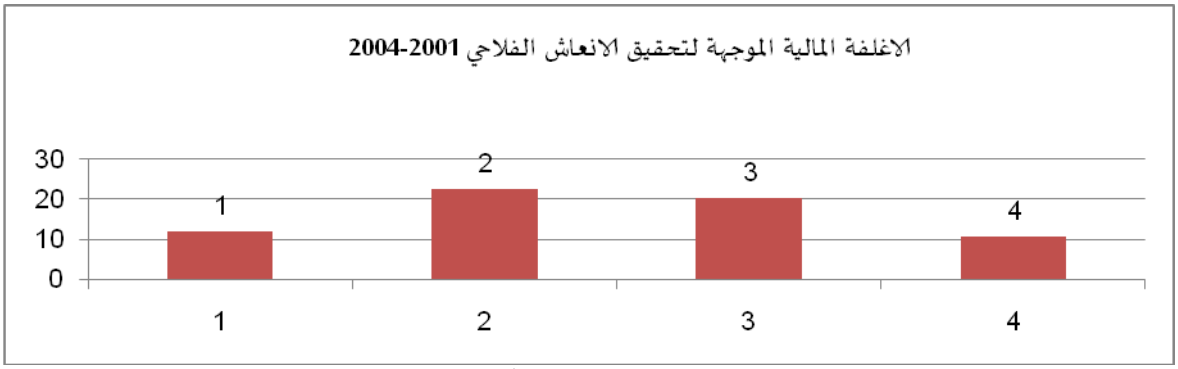


**المصدر : مخرجات Excelبالاعتماد على الجدول رقم (1-2) .**

ومن اجل تحقيق هذه الأهداف , تمثلت الإستراتيجية المتبعة في وضع برامج شملت جميع أنحاء الأراضي الوطنية , و تتعلق بجميع الأنشطة المتعلقة بالفلاحة و التي يمكن أن نذكر منها : [1]

- برنامج تطوير و تكثيف سلاسل الإنتاج ألفلاحي .
- برنامج تكييف أنظمة الإنتاج .
- البرنامج الوطني للتشجير ( التشجير المفيد و الاقتصادي ) بمعنى الأشجار المثمرة .
- برنامج تنمية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتيازات ( المشاركة النشطة للسكان المحليين ) .
- برنامج حماية و حفظ المراعي السهلية و مكافحة التصحر .
- برنامج التنمية الزراعية الصحراوية .

ولقد تناولت هذه البرامج ثلاثة انشغالات رئيسية تمثلت في :

- تطوير الإنتاج و الإنتاجية الفلاحية .
- الحفاظ على الموارد الطبيعية ( التربة و المياه ) .
- زيادة المساحات الزراعية المفيدة .

**المطلب الثاني : آليات تنفيذ و تمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**

**1 – آليات تنفيذ برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :**

حدد المخطط تدابير و مناهج معينة خاصة بكل برنامج لتنفيذ البرامج السابقة , و هي كالتالي : [2]

- **برنامج تطوير الإنتاج و الإنتاجية :**

تم توظيف في هذا الجانب المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية ( البذور , شتلات , فصائل حيوانية ) و المحافظة على الموارد الوراثية و تطويرها , مع زيادة توظيف التقنيات الحديثة , و كانت تعطى الأولوية للأشياء التي تمتلك فيها الجزائر قدرات نوعية تسمح لها من جعل هذا المنتج قابل للتصدير و يستطيع مواجهة المنافسة الخارجية في السوق , و كذلك تم وضع نصوص لدعم هذا البرنامج بواسطة الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FWRDA) من اجل تبسيط و

[1] كتفي سلطانة , تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ( 2000م – 2005م ) في ولاية قسنطينة , تقييم و نتائج , مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية , جامعة الإخوة منتوري , قسنطينة , الجزائر , 2006م , ص 08 .

[2] المنشور رقم 330 المؤرخ في 18 جويلية 2000م المتضمن إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية , 2000 , ص 74 , 77 .

إعطاء شفافية و ليونة لطرق الدعم و سبل الحصول على المساعدات الفلاحية الممنوحة للمستفادين بما يضمن تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة .

- **برنامج تكييف و تحويل أنظمة الإنتاج :**

حيث يتم تكييف الأنظمة الإنتاجية القائمة و توجيهها من اجل الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة و الظروف المناخية الملائمة للإنتاج , من خلال توجيه الزراعات حسب المناطق ( جافة , شبه جافة ) و حسب المناخ الملائم لكل محصول , و الهدف من هذا هو المساعدة في إيجاد النشطات ذات مداخل عالية و تفادي الخسائر المحتملة الوقوع .

- **البرنامج الوطني للتشجير :**

تم توسيع عمليات التشجير من خلال إعادة تجديد الثروة الغابية بغرس أشجار الفلين و الحفاظ على الاحواظ المؤدية إلى السدود , مع إعطاء الأولوية لغرس الأشجار ذات الفائدة الاقتصادية كأشجار الزيتون ...الخ , و التي لها فائدة اجتماعية و بيئية .

- **استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز :**

تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة و تنفيذ المشاريع مما أدى بدفع وتيرة الانجاز , حيث أشركت هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاة و مدراء المصالح الفلاحية و محافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع , و أما فيما يخص الجنوب و ألوحات , فان استصلاح الأراضي يدخل ضمن برنامج الامتيازات لتشجيع الفلاحين على استغلال هذه المناطق بالشكل الذي يعود بالفائدة على الجانبين , أما الاستصلاح الكبرى التي تستدعي توفر وسائل و تقنيات ضخمة و تكاليف باهظة , فهي تدخل ضمن الاستثمارات الوطنية و الأجنبية .

و تعمل الدولة على إنجاح كل هذه المشاريع الهامة و الضرورية من خلال وضع نظام للتاطير التقني يكون

اقرب للفلاحين , حيث تكون نقطة البداية من المستثمرة الفلاحية باعتبارها القاعدة الأساسية لعمليات الإنتاج ألفلاحي , و إشراك المهندسون و التقنيون و الإداريون حسب مهامهم في الميدان , و هذه العملية تجعل العلاقة بينهم مباشرة , بحيث تعمل على تحقيق الانسجام بين مختلف المشاريع التنموية التي تقوم بها المستثمرات الفلاحية , كما يساهم هذا النظام في التكوين و الإرشاد و الإعلام و الاتصال .

**2 – آليات تمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :** [1]

تم وضع آليات مالية خاصة لتنفيذ هذا المخطط , وهو تفعيل مجموعة من الصناديق و الهيات الائتمانية والتي تمثلت في :

- الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNRDA : انشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000, و هو

موجه لدعم الاستثمارات الموجهة لتطوير الفروع و حماية مداخل الفلاحين و تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة .

- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز و الذي أنشاء بموجب قانون المالية لسنة 1998م [2].

[1] عزا لدين بن تركي , تطور المسالة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع و الزراعة , أطروحة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية , جامعة باتنة , 2007 , ص 257 .

[2] المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المنشورة رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 المتضمن إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية , ص 07 .

- القرض الفلاحي و التأمينات الاقتصادية : حيث يذكر المنشور الوزاري رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 أن غيابه يعد من بين معوقات الاستثمار , و الذي انطلق فعليا مع بداية الموسم الفلاحي 2000 – 2001 .[1]
- الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي : و الذي أوكلت له مهمة التكفل بإنجاح البرامج حسب ثلاثة أبعاد و ذلك كونه هيئة للإقراض و التامين الاقتصادي و محاسب للصناديق العمومية .

و تم تقدير الظرف المالي الموجه لدعم القطاع الفلاحي بحوالي 55.9 مليار دينار , حيث خصص للصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية ( FNRDA) مبلغ يقدر ب 53.4 مليار دينار , و خصص لصندوق حماية الحظائر الصحية و حماية الصحة النباتية ( FPZPP ) مبلغ يقدر ب 0.2 مليار دينار , و خصص كذلك
لصندوق التامين ضد الكوارث الطبيعية ( FGCA ) مبلغ قدر ب 2.3 مليار دينار , و هي تمثل 10.6% من إجمالي الميزانية المخصصة لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001 – 2004 .

**المطلب الثالث : نتائج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**

تم تأهيل حوالي 307000 مستثمرة فلاحية و زيادة المساحات الصالحة للزراعة , و استصلاح حوالي 487379 هكتار , كما بلغت المساحة التي تم غرسها بالأشجار المثمرة حوالي 382000 هكتار , اما فيما يخص التشغيل فقد تم توفير حوالي 822000 منصب عمل خلال هذه الفترة .[2]
و لقد حقق القطاع ألفلاحي نسبة مساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة وصلت سنة 2003م إلى 11% [3].
كذلك زيادة المساحات المسقية و التي بلغت 210 ألف هكتار .

**الجدول رقم (2-2) :** تطور مناصب الشغل الفلاحية المحدثة خلال الفترة (2000م– 20014م)
الوحدة :منصب شغل

[1] المخطط الوطني للتنمية الفلاحية , مرجع سبق ذكره , ص 79 , 80 .
[2] فتيحة بوزيان , حفيظة مليكه شبايكي , تقييم سياسات الفلاحة و التنمية الريفية في الجزائر , مجلة دراسات اقتصادية , المجلد 5 , العدد 1 , جوان 2018 , ص 122 .
[3] أمال حفناوي , مرجع سبق ذكره , ص 09 .

| السنوات | عدد مناصب الشغل المحدثة | النسبة % |
|---|---|---|
| 2000 | 142289 | 17.3 |
| 2001 | 170398 | 20.7 |
| 2002 | 163499 | 19.9 |
| 2003 | 179291 | 21.8 |
| 2004 | 166203 | 20.3 |

المصدر : أمال حفناوي , مرجع سابق , ص 09 .

**الشكل رقم (2-2)** : تطور مناصب الشغل الفلاحية المحدثة خلال الفترة (2000م – 2004م )

الوحدة : منصب شغل .

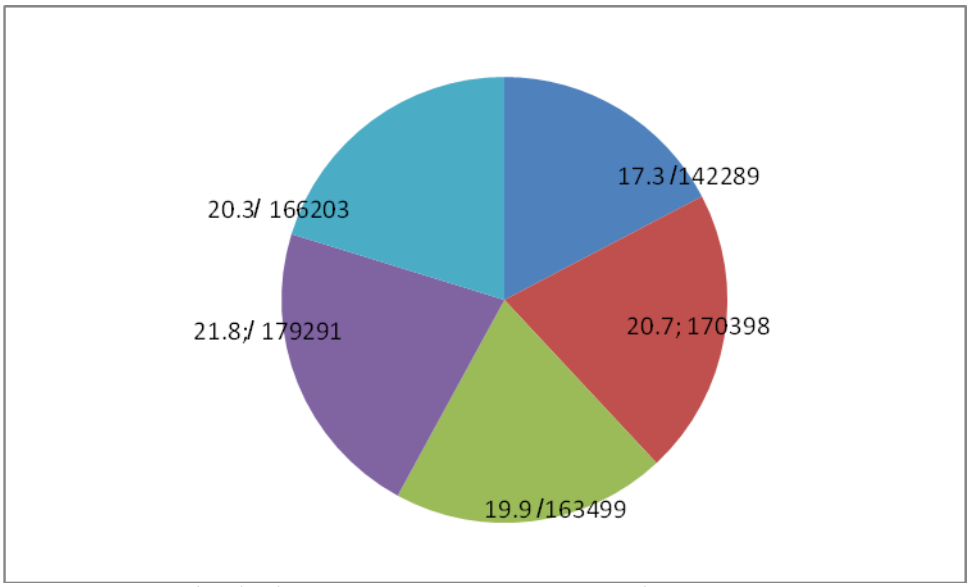


المصدر : مخرجات Excel بالاعتماد على الجدول رقم (02 ) .

- يتضح من خلال الجدول أن المخطط حقق مناصب شغل خلال الفترة 2000م – 2004م وصلت إلى

821680 منصب شغل , كما نلاحظ أن سنة 2003م حققت اكبر نسبة من مجمل المناصب المحدثة وصلت إلى 21.8 % , وعليه فان المخطط ساهم في الحد من البطالة الأمر الذي أدى إلى تحسين الأوضاع في الوسط الريفي , إلا أن المشكل الرئيسي يتمثل في ديمومة هذه المناصب .

**الجدول رقم (3-2) :** تطور بعض المنتجات النباتية خلال الفترة (2000 – 2004) الوحدة: مليون قنطار

| السنوات / النبتات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المتوسط (2001-2004) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الحبوب | 9.32 | 26.57 | 19.51 | 42.70 | 40.31 | 32.27 |
| البطاطس | 12.08 | 9.67 | **13.37** | 18.80 | 20.00 | 15.46 |
| البقول الجافة | 0.22 | 0.38 | 0.43 | 0.60 | 0.58 | 0.50 |
| الخضر الطازجة | 21.00 | 23.95 | 25.04 | 26.46 | 36.00 | 27.86 |
| الكروم | 2.04 | 1.96 | 2.40 | 2.51 | 2.84 | 2.43 |
| الزيتون | 2.17 | 2.00 | 1.92 | 1.68 | 4.69 | 2.57 |
| الحمضيات | 4.33 | 4.70 | 5.19 | 5.60 | 5.90 | 5.35 |
| التمر | 3.66 | 4.37 | 4.18 | 4.72 | 4.43 | 4.42 |

Source : Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information M.A.D.R . Rapport sur situation du secteur agricole . 2006 . Pour l'années 2001 – 2006 . P 22 a P 29 .

**الشكل رقم (3-2) :** تطور بعض المنتجات النباتية خلال الفترة (2000 – 2004) الوحدة: مليون قنطار

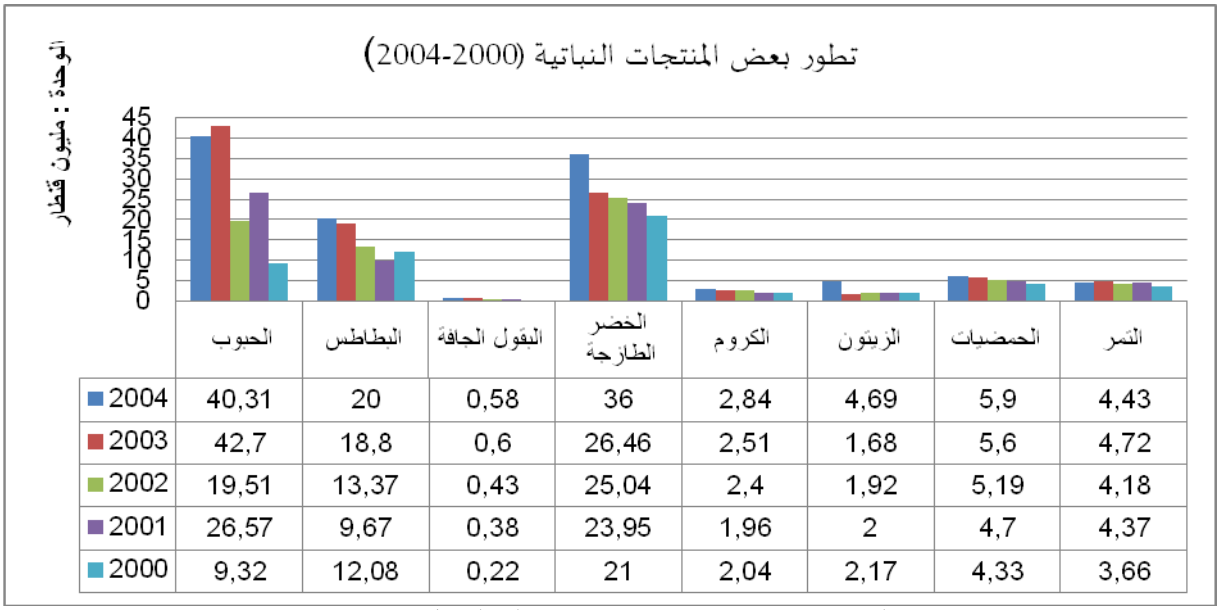


المصدر : مخرجات Excel بالاعتماد على الجدول رقم(03).

- من خلال الجدول نلاحظ أن الإنتاج النباتي شهد تطورات خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش

الاقتصادي , و نلاحظ أن سنة 2000م هي انطلاقة قوية في تجسيد هذا البرنامج , و كان لهذا المخطط الفضل في النهوض بالإنتاج الفلاحي , و تبقى التغيرات الجوية و المناخية من بين المشاكل التي يواجهها القطاع إلى يومنا هذا .[1]

- كما نلاحظ أن هناك منتجات زراعية حققت نسب معتبرة تسمح بخلق فرص التصدير مثل الحمضيات و التمر , و هذا راجع إلى العناية التي أولتها الدولة لها .[2]
- كما شهد المنتج الحيواني تطورا هو الأخر خلال هذه الفترة ( 2000م – 2004م ) و أخذت أعداد الماشية في تزايد , حيث بلغ متوسط العدد الإجمالي للمواشي خلال الفترة 2000م – 2004م بأكثر من 23300 رأس , الأمر الذي ساهم في توفير كمية معتبرة من اللحوم الحمراء شهدت تزايد مستمر و بكميات معتبرة خلال طيلة هذه الفترة , اظافة إلى ارتفاع المنتجات المتزايدة كذلك في اللحوم البيضاء و العسل و الحليب و الدواجن , و هذا بسبب الرعاية التي أولتها الدولة لهذه المنتجات الفلاحية من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المبرمج خلال سنة (2000م – 2004م ) .

**المبحث الثاني : القطاع الفلاحي خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005م -2009م ) و بعض الهيآت الداعمة له .**

يعتبر القطاع ألفلاحي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية , بهدف إشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق التزايد غير المحدود لعددهم ، **ولهذا** تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي , و هذا لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية والاستجابة للحاجيات الاجتماعية , وهذا من أجل إكمال مسيرة الإنعاش الاقتصادي التي كانت تنفذ وفق المخطط السابق .

**المطلب الأول : مضمون برنامج دعم النمو الاقتصادي للقطاع الفلاحي**

- من أهم ما جاء في برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005م – 2009م ) في مجال الفلاحة , هو تلك المتعلقة بزيادة سبل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية , و ذلك سعيا من الدولة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة , و التي تراعي كذلك في جانبها العوامل البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية , و تعمل أيضا على دعم الإنتاج الوطني و توفير الظروف المناسبة له و دفعه إلى دخول السوق العالمية بكفاءة , و لقد قدرت اعتمادات تمويل هذا القطاع بحوالي 300 مليار دينار جزائري , من اجل انجاز الأعمال التالية :[3]
  - تطوير المستثمرات الفلاحية .
  - تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية و إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة أخرى , و التشجيع على الإنتاج .
  - مشاريع جواريه لمحاربة التصحر و حماية تربية المواشي و تطويرها .
  - حماية الأحواض المنحدرة و توسيع التراث الغابية .
  - تاطير عمليات حماية السهول و تنميتها .
  - تهيئة المرافق الإدارية و التجهيزات و المعلومات .

حيث ستوجه هذه الإعانات نحو ما يلي :

[1] أمال حفناوي , مرجع سبق ذكره , ص 10 .
[2] أمال حفناوي , مرجع سبق ذكره , ص 10 .
[3] مصالح الوزير الأول , البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة( 2005م -2009م) , افريل 2005م , ص 38 .

- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع و تعميم التكوين و الإرشاد .
- تنمية تربية المواشي و الدواجن و تنويعها , لا سيما في الهضاب العليا و في المناطق الجبلية .
- -تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد وتشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية، وترقية منظومات الضبط المهني والمشترك بين المهن، وتعزيز طاقات غرف الفلاحة ودورها.
- -ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما منها المنتجات المحلية والفلاحية الحيوية( البيولوجية)وحمايتها عن طريق ترتيب التصديق والتنويع
- تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات

وكذا الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية.

- -تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها، بما في ذلك رد الاعتبار إلى وسائل العمل الجوي .
- والجدير بالذكر كذلك أن الحكومة تقترح خلال هذه الفترة بالنسبة للعقار الفلاحي وضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي تشريعا يؤسس لنظام الامتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة، سيسمح بإقامة صلة متينة بين الأرض ومستغليها، وسيقضي إلى حماية هذه الثروة الوطنية من تحويلها عن طابعها الأصلي، وسيسهل للفلاح في نهاية المطاف عملية الحصول على القرض الضروري لتنمية النشاط الفلاحي [1], ويرافق إنعاش الفلاحة مواصلة بذل الجهود في مجال التنمية الريفية، ولاسيما من خلال[2] :
- دعم النشاطات المدرة للمداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل، والإنتاج المساهم في تحسين الأمن الغذائي للعائلات .
- مواكبة التنمية بالحصول على وسائل التقنية وعلى قروض.
- برامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل و تحافظ على الوسط الطبيعي.
- تعزيز عملية حصول سكان الأرياف على الخدمات الأساسية( الماء والكهرباء والغاز)ومواصلة برامج الإسكان الريفي.

**المطلب الثاني : تقييم نتائج دعم النمو الاقتصادي للقطاع الفلاحي**

لقد تم تسجيل ارتفاع في نمو القطاع الفلاحي من 1.9 % سنة 2005م , إلى 5 % سنة 2007م .[3]
و لقد سجل الإنتاج الفلاحي ارتفاع في قيمته من 359 مليار دينار سنة 2000م , إلى 668 مليار دينار سنة 2006م .
كذلك تم تسجيل قيمة زراعية مضافة من 322 مليار دينار إلى 548 مليار دينار خلال نفس الفترة .
كما ساهم متوسط نسبة القطاع ألفلاحي من الناتج المحلي الإجمالي ب 8 % سنويا .
كما استحدث القطاع الفلاحي مناصب شغل معتبرة خلال الفترة 2005م– 2009م كما يبينه الجدول التالي :[4]

[1] يسمينه زرنوح , إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر , 2006 , ص 190 .
[2] يسمينه زرنوح , مرجع سبق ذكره , ص 188 .
[3] أمال حفناوي , مرجع سبق ذكره , ص 13 .
[4] أمال حفناوي , مرجع سبق ذكره , ص 13 .

**الجدول رقم (4-2) :**تطور الإنتاج الحيواني للفترة ( 2005م – 2009م ) **الوحدة :** رأس

| السنوات | الأبقار | الأغنام |
|---|---|---|
| 2005 | 1586070 | 17988480 |
| 2006 | 1607890 | 19615730 |
| 2007 | 1633810 | 20154890 |
| 2008 | 1640730 | 19946150 |
| 2009 | 1682433 | 21404585 |

**المصدر :** سفيان حنان , السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائر ي في ظل التبعية الغذائية , أطروحة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير , جامعة سطيف 1 , 2019م – 2020م , ص 23 .[1]

**الجدول رقم (5-2) :** عدد مناصب للشغل المستحدثة خلال الفترة (2005م – 2009م) **الوحدة** : منصب شغل

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مناصب الشغل المستحدثة. | 132428 | 104323 | 101977 | 83903 | 243854 | 666505 |

**المصدر :** أمال حفناوي , مرجع سبق ذكره , ص 13 .

**الجدول رقم (6-2) :** تطور المساحة الزراعية المستغلة و المساحة الكلية الصالحة للزراعة خلال الفترة (2005م – 2009م) **الوحدة :** هكتار

| السنوات | المساحة الزراعية المستغلة | المساحة الزراعية الكلية الصالحة للزراعة |
|---|---|---|
| 2005 | 8389640 | 42380630 |
| 2006 | 8403570 | 41367890 |
| 2007 | 8414670 | 42448840 |
| 2008 | 8425021 | 42436251 |
| 2009 | 8423340 | 42466920 |

**المصدر :** سفيان حنان مرجع سبق ذكره , ص 30 .

## المطلب الثالث : مساهمة الهيآت الداعمة (ANDI.FGAR.ANGEM.ANSEJ.CNAC) في تمويل و تنمية القطاع الفلاحي منذ نشأتها إلى غاية سنة 2018م .

1- نصيب مساهمة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة (CNAC) :

[1] سفيان حنان , السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائر ي في ظل التبعية الغذائية , أطروحة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير , جامعة سطيف 1 , 2019م – 2020م , ص 23 .

إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94 – 188 المؤرخ في 06 جويلية 1994م , و يتمتع
بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي , يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالعمل و الضمان الاجتماعي .[1]
من مهامه التامين عن البطالة و مراكز دعم العمل الحر و مساعدة المؤسسات المواجهة للصعوبات [2]

-و كانت حصيلة مساهمتها في القطاع الفلاحي من نشأتها إلى سنة 2018م كما هو موضح في الجدول التالي :

**الجدول رقم (7-2) : حصيلة نشاطات الصندوق الوطني للتامين عن البطالة منذ إنشائه إلى غاية السداسي الأول من سنة 2018م في مجال الزراعة و الصيد البحري .**

| قطاع النشاط | عدد المشاريع الممولة | النسبة % |
|---|---|---|
| الزراعة | 19698 | %13.72 |
| الصيد لبحري | 451 | %0.31 |

**المصدر :** النشرة الاقتصادية رقم 33 من الموقع الرسمي لوزارة الصناعة و المناجم على الرابط الالكتروني . http//:www.mdipi.gov.dz

-من معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة تمويل الزراعة بلغت 13.72% من مجموع المشاريع الممولة في القطاعات الأخرى , و أيضا نسبة تمويل مشاريع الصيد البحري بلغت هي الأخرى 0.31% من مجموع المشاريع الممولة في القطاعات الأخرى , و هي نسبة جد معتبرة ستمكن من منح إضافة في عملية دفع عجلة التنمية في هذا القطاع .

2 – نصيب مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) :

- تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 – 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996م[3] , و هي

هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي[4] و هي تحت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل , و من مهامها منح الدعم و المرافقة للشباب أصحاب المشاريع , في سبيل تطبيق مشاريعهم
الاستثمارية [5] , و كانت حصيلة مساهمتها في القطاع ألفلاحي منذ نشأتها إلى غاية 31 ديسمبر 2018م كما هو موضح في الجدول التالي :

[1] المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 94 -188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 ،يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية، العدد 44 ،ص: 06

[2] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 ،الجريدة الرسمية،العدد 44 ،مرجع سابق، ص: 06.

[3] المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 96 -296 ،يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 52 ،الصادرة في 11 سبتمبر 1996 ، ص: 12.

[4] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 96 -296 ،الجريدة الرسمية، العدد 52 ،مرجع سابق، ص 12

[5] المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 96 -296 ،الجريدة الرسمية، العدد 52 ،مرجع سابق، ص12.

**الجدول رقم (8-2) :** حصيلة المشاريع الممنوحة في مجال الزراعة و الصيد البحري منذ نشأتها إلى غاية نهاية سنة 2018م .

| قطاع النشاط | المشاريع الممنوحة | النسبة% |
|---|---|---|
| الزراعة | 55232 | %14.76 |
| الصيد البحري | 1131 | %0.3 |

**المصدر :** النشرة الاقتصادية رقم 33 من الموقع الرسمي لوزارة الصناعة و المناجم . على الرابط الالكتروني : http//:www.mdipi.gov.dz

- وتبين المعطيات من خلال الجدول أن الزراعة كان لها نصيب 14.76% من مجموع المشاريع الممنوحة , و كذلك 0.3% بالنسبة للصيد البحري , و هي نسبة جد معتبرة ستمكن من منح إضافة في عملية دفع عجلة التنمية في هذا القطاع .

3 - نصيب مساهمة التمويل عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM :

- تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 – 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004م , و هي

هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي , توضع تحت سلطة رئيس الحكومة ,

و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة مجمل نشاطها . [1]

-من مهامها تسيير جهاز القرض المصغر و تدعيم المستفيدين و تقديم لهم الاستشارة و مرافقتهم في تنفيذ أنشطتهم , و كانت حصيلة مساهمتها في القطاع الفلاحي منذ إنشائها إلى غاية نهاية سنة 2018م كما هو موضح في الجدول التالي :

**الجدول رقم (9-2) :** توزيع القروض الممنوحة في مجال الزراعة و الصيد البحري منذ إنشائها إلى غاية نهاية سنة 2018م .

| قطاع النشاط | عدد القروض الممنوحة | النسبة% |
|---|---|---|
| الفلاحة | 120630 | %13.75 |
| الصيد البحري | 820 | %0.09 |

**المصدر :** معطيات من الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر . على الرابط الالكتروني http//:www.Anjem.dz:

- نلاحظ من خلال الجدول أن الزراعة كان لها نصيب 13.75% من مجموع القروض الممنوحة في المجالات الأخرى , و كذلك كانت نسبة الصيد البحري 0.09 % , مما سيمنح إضافة في عملية دفع عجلة التنمية في القطاع الفلاحي .

4 -نصيب مساهمة التمويل الفلاحي عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

[1] المواد 03،02،01 من المرسوم التنفيذي رقم04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ،يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرص المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 06 ،الصادر بتاريخ 25 جانفي 2004 ،ص: 08

- تم إنشائها بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت 2001م و المتعلق بتطوير الاستثمار , حيث كانت تدعى سابقا وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار APSi , من 1993م إلى غاية 2001م , و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي [1]

- و تهتم الوكالة بخدمة المستثمرين الوطنيين و الأجانب و تسيير صندوق دعم الاستثمار و تذليل العراقيل التي تعيق انجاز الاستثمارات , و كانت حصيلة مساهماتها في القطاع الفلاحي منذ إنشائها إلى غاية 30 جوان 2018م , كما هو موضح في الجدول التالي :

**الجدول رقم (10-2) :** توزيع المشاريع المصرح بها في مجال الزراعة إلى غاية 30 جوان 2018م .

| قطاع النشاط | عدد المشاريع المصرح بها | مجموع المشاريع |
|---|---|---|
| الزراعة | 102 | 2027 |

المصدر : النشرة الاقتصادية رقم 33 من الموقع الرسمي لوزارة الصناعة و المناجم , على الرابط الالكتروني : http//:www.mdipi.gov.dz

- نلاحظ أن عدد المشاريع المصرح بها في الزراعة هي 102 مشروع من أصل 2027 مشروع في نفس القطاع , و هي نسبة معتبرة تعكس توجه الدولة في العمل على تنمية القطاع الفلاحي , و هذه المساهمة ستمكن من منح إضافة معتبرة في دفع عجلة تنمية هذا القطاع .

5 – نصيب مساهمة التمويل الفلاحي عن طريق صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR) :

تم إنشائه وفق المرسوم التنفيذي رقم 02 – 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002م [2] , من مهامه

إنشاء المؤسسات و توسيعها و غيرها من المهام العديدة , و القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير

المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات , و كانت حصيلة مساهمتها في القطاع الفلاحي منذ إنشائها إلى غاية 30 جوان 2018م , كما هو موضح في الجدول التالي :

**الجدول رقم (11-2) :** توزيع المشاريع في مجال الزراعة و الصيد البحري المصرح بها من طرف الوكالة إلى غاية 30 جوان 2018م .

| قطاع النشاط | عدد المشاريع | النسبة % |
|---|---|---|
| الزراعة و الصيد البحري | 577 | %51 |

**المصدر :** النشرة الاقتصادية رقم 33 من الموقع الرسمي لوزارة الصناعة و المناجم , على الرابط الالكتروني : http//:www.mdipi.gov.dz

[1] المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 ،يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وتسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 55 ،الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2001 ،ص : 08- 09 .

[2] لمادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 ،يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 74 ،الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 2002 ،ص: 13

- عدد مشاريع الزراعة و الصيد البحري قدر بنسبة 51% بعدد 577 مشروع , و هي نسبة معتبرة , و يرجع ذلك إلى زيادة الوعي و الإرشاد ألفلاحي لدى الوكالة عن طريق مراكز التكوين و التوعية عبر مختلف ربوع الوطن , و هذه النسبة ستمنح إضافة في عملية دفع عجلة التنمية في القطاع ألفلاحي .

من خلال ما سبق نستطيع القول أن القطاع ألفلاحي يعد من أهم القطاعات الإستراتيجية و الحساسة في الاقتصاد الوطني و ذلك لما يلعبه من دور حيوي و فعال في التنمية الاقتصادية , و أيضا لعلاقته المباشرة مع مختلف القطاعات الأخرى , لهذا قامت الدولة بالعمل على ترقية هذا القطاع و النهوض به في ظل التغيرات الاقتصادية الوطنية و الدولية , حيث تقوم بتفعيل مختلف الموارد القادرة بالنهوض بالفلاحة الوطنية و هذا مع ترشيد استعمالها , اعتمادا على مجموعة من البرامج و الخطط الإستراتيجية لضمان خلق اقتصاد جديد بعيدا عن البترول .

**المبحث الثالث : البرنامج الخماسي (2010م – 2014م)**

لمواصلة ما تم البدء فيه تم وضع برنامج التجديد الفلاحي و الريفي ضمن المخطط الخماسي (2010-2014)

من اجل تطوير القطاع الفلاحي و تنفيذ مختلف التدابير و الإجراءات اللازمة لتحفيز الاستثمار الخاص و دعم سياسة التجديد الفلاحي و الريفي , و ذلك من اجل تطوير البنية التحتية الفلاحية و الريفية و ترقيتها بالشكل الذي يسمو إلى متطلعات الدولة في تحقيقه .[1]

**المطلب الأول : عرض مضمون سياسة التجديد الفلاحي و الريفي**

إن الهدف من هذه السياسة المتمثلة في التجديد الفلاحي و الريفي هو التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع العمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي الشامل بعصرنة جهاز الإنتاج و استغلال القدرات الكبيرة التي تمتلكها بلادنا و مواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي , و هذا من خلال :[2]

- تعزيز إنتاجية رأس المال و تطوير البنية التحتية الفلاحية و الريفية .
- دعم النشطات الفلاحية المباشرة ( إنتاج حبوب , البقول الجافة , الحليب , البطاطس , و غيرها ) .
- مكافحة التصحر و حماية التجمعات المائية و تعزيز الإرشاد الفلاحي .
- توفير الطاقة الكهربائية للريف و تنمية الحرف و غيرها . [3]
- إنشاء مشاريع حيوية بالريف أطلق عليها اسم مشاريع جواريه للتنمية الريفية التي يتكفل يها الفاعلون المحليون .
- عصرنه المؤسسات الفلاحية المختلفة و تطوير مناهج الإدارة الفلاحية . [4]
- توسيع الاستثمار في عمليات التكوين , البحث , و الإرشاد الفلاحي .
- تنمية مختلف التنظيمات التي لها علاقة بقطاع الفلاحة و دعمها بمختلف الموارد اللازمة .

---

[1] أمال حفناوي , مرجع سبق ذكره , ص 14

[2] سليم العمراوي , انعكاس سياسات التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر , دراسة تحليلية لفترة تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة (2001م – 2019م) , مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية , المجلد 6 , العدد 3 , ديسمبر 2019م , ص 253 .

[3] زهيه قرامطية , إشكالية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر , دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (2006م – 2012م) , أطروحة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص بنوك و مالية , جامعة البليدة 2 , الجزائر , 2015م ,ص 102 .

[4] يونس صاحب , السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر , دراسة حالة مواد غذائية أساسية 2000م-2014م , رسالة ماجستير في العلوم السياسية , مدرسة الدكتوراه في العلوم القانونية و العلوم السياسية , تخصص السياسة العامة , جامعة مولود معمري , تيزي وزو , الجزائر , 2015م ' ص 162 .

- دعم مختلف مصالح الرقابة و الحماية البيطرية و الصحة النباتية و إنتاج البذور و الشتائل , والرقابة التقنية .
- مكافحة مختلف الحرائق التي يمكن أن تتعرض لها الأراضي سواء كانت فلاحية أو غابية عن طريق تسطير برنامج التدخل السريع , مع توعية الأفراد من التوخي الحذر منها و كيفية التدخل في حالة وقوعها عبر مختلف قنوات التواصل الممكنة.

-و لقد قامت سياسة التجديد الفلاحي و الريفي في مجملها على ثلاثة ركائز رئيسية : [1]

**1 – التجديد الفلاحي :**

ركز على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان وبصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، ويهدف إلى تعزيز
قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية، تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد
للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع , حيث خصص للقطاع الفلاحي ظرف مالي يقدر بحوالي 600 مليار دينار على مدى الخمس سنوات 2010-2014 أي بما قيمته 120 مليار دينار سنويا من أجل برامج التجديد الفلاحي، حيث تخصص هذه الموارد المالية فيما يلي :

- تكثيف الإنتاج واسع الاستهلاك من خلال دعم المكننة، والتسميد والري والبذور والشتلات ... بالنسبة للحبوب والحليب والبطاطس واللحوم .
- تنظيم وحماية مردود الفلاحين من خلال تعزيز نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع في مجال البطاطس وامتداده المتزايد على المنتجات الفلاحية الأخرى .

**2 – التجديد الريفي :**

تهدف هذه السياسة إلى ضمان التسيير الدائم للموارد الطبيعية وتكفل الفاعلين المحليين في الميدان بالأعمال التالية : حماية الأحواض المنحدرة، تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر، حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية واستصلاح الأراضي ولم تعد هذه السياسة سياسة قطاعية فقط، بل وطنية من خلال اتصالها ب 21 وزارة في ممثلة اللجنة لوطنية، ومصادقة الحكومة على المخطط جاءت في سياق مواصلة الأهداف المسطرة للنهوض بالريف الجزائري الذي خصصت له وزارة الفلاحة 60 مليار دينار سنويا ما وهو يمثل 20 % من الغلاف المالي المخصص للقطاع الفلاحي، في حين أن القطاعات الأخرى مجتمعة خصصت لمخطط التنمية الريفية 300 مليار دينار حيث تم فتح مشاريع محلية للتنمية الريفية المتكاملة، تشمل ما يلي :

- تحديث وإعادة تأهيل القرى، مع تنويع الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية .
- حماية وتعزيز الموارد الطبيعية .
- حماية وتعزيز الثروات الريفية الملموسية وغير الموسمية , و من أجل مزيد من العقلانية والفعالية سيتم في هذا الإطار إعادة تركيز البرامج على حماية الموارد الطبيعية، السهلية والصحراوية، في بما ذلك الغابات .

**3 - برنامج دعم القدرات البشرية و التقنية :**

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ السياسة الجديدة، فيما
يتعلق بعنصر المعرفة والتحكم في تقنيات الإنتاج الحديثة , حيث ترمي هذه الإستراتيجية إلى تحسين قدرات وطرق العمل لكل الفاعلين( الفلاحين والمربين والمتعاملين والإدارة والبنوك

[1] أمال حفناوي , مرجع سبق ذكره , ص 16 , 17 , 18 .

والتأمينات ....) , ويعزز هذا البرنامج إمكانيات السلطات الوطنية للصحة النباتية والبيطرية والغابية وكذا وسائل التنشيط والمراقبة وعصرنة أنظمة الإعلام والاتصال للإدارة الفلاحية , فمن اللازم تزويد المربين والمتعاملين الاقتصاديين بالتكنولوجيا والمهارة لجعل الإنتاج يستقر عند مستويات مرتفعة، والعمل على تطوير زراعة عصرية مستدامة , وتصميم هذا البرنامج يتبع النهج الديناميكي حيث يسمح بدمجه كلما اقتضت الضرورة، مع الإجراءات الجديدة لتلبية الاحتياجات المعرب عنها أثناء تنفيذ برامج السياسة القطاعية . و خصص لبرنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني في المجال الفلاحي ضمن المخطط الخماسي 2014- 2010 ظرف مالي يقدر ب 24 مليار دينار سنويا , حيث يركز هذا البرنامج على قسمين رئيسيين هما :

- تعزيز القدرات البشرية حول مختلف أنشطة التنمية والتطوير والتدريب والتوجيه في مجال هندسة الإنتاج والتسويق والتنظيم والتظاهرات العلمية، والعمل على تطوير مراكز التميز

- تقديم المساعدة التقنية والقدرات الإدارية لوحدات الإنتاج الزراعي من أجل تحسين الأداء الإنتاجي ومساعدة الوحدات الإستراتيجية الاقتصادية لتعزيز قدراتها الإنتاجية و تحديد القيم المرغوب الوصول إليها على الصعيد الوطني، ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي، حيث تهدف أساسا إلى ما يلي :

- تحسين المعدل السنوي لنمو الإنتاج الفلاحي من :6 % في (2000 -2008 ) إلى 33.8 % خلال الفترة (2010 - 2014 ) .

- نمو الإنتاج وتحسين إدماجه وجمعه : تثبيت إنتاج الحبوب ب 54 مليون قنطار سنويا، وزيادة إنتاج الحليب إلى3 مليار لتر .

- تعزيز التنمية المستدامة والمتوازنة للأقاليم الريفية وتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف , من خلال 10200مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة في 2200 منطقة ريفية ل 730000 أسرة ريفية ، أي ما

يقارب 4500000 نسمة، و تهدف هذه المشاريع أيضا إلى الوصول إلى حماية و تثمين 8 ملايين هكتار متواجدة في المناطق الجبلية والمساحات السهبية والمناطق الصحراوية

-النهوض المستدام بالجهاز الصناعي الوطني وتحسين الإدماج الزراعي الصناعي ضمن مختلف الفروع .

- استحداث مناصب الشغل ( 750000) , سيما في المناطق الفقيرة والمحرومة فيما يخص استحداث فرص مناصب الشغل ومداخيل خارج الفلاحة.

**المطلب الثاني : آليات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي و الريفي**

من أجل تحقيق أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي تم تحديد أربع برامج تستند على الأدوات التالية:[1]

**1 - نظام المعلومات لبرنامج دعم الإنتاج الريفي :** من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج و المشاريع , كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها .

**2 - النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستديمة :** لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق , يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة .

**3 - المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر :** من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة , و استغلال و تثمين المعرفة و الأنشطة

[1] وزارة الفلاحة و التنمية المحلية , مسار التجديد الفلاحي و الريفي , عرض أفاق ماي 2012م , ص 10 .

المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى . و لقد أسفرت هذه السياسة على التوقيع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن .

**4 - عقد كفاءة للتنمية الزراعية :** تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية ، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية , حيث يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية .

**5 - عقد كفاءة للتنمية الريفية :** تم توقيعه مع محافظات الغابات ، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية ، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع( الأسر) , تحديد الأثر على الحماية وتثمين الموارد

الطبيعية , تقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة ، توسيع مجال الإنتاج

، حماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم استحداثها .

- و تترجم هذه السياسة على أرض الواقع من خلال تطبيق سلسلة من برامج التنمية حسب كل قسم

كما يلي : [1]

**أ)برنامج تكثيف الإنتاج :** يهدف هذا البرنامج خلال الفترة 2010-2014 إلى تحقيق إنتاج حبوب يصل إلى 50.2 مليون قنطار، 34.4 مليون قنطار منها تكون من منتوج القمح , و هذا البرنامج يسعى أساسا إلى تحقيق زيادة الإنتاج والإنتاجية و تكامل القطاع .

**ب)البرنامج المتخصص( البذور والشتلات) :** سعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ضمان معدل تغطية من البذور والشتلات ذات النوعية الجيدة تستطيع تلبية احتياجات مختلف برامج التكثيف .
- إفادة الفلاحين من التطور الجيني ، عن طريق توفير الأنواع الفعالة والبذور ذات النوعية الجيدة .
- ضمان مخزون الأمان ، عن طريق إنشاء احتياطات إستراتيجية من المواد النباتية للانطلاق.

**ج) برنامج السقي عن طريق نظم اقتصاد المياه :** يعتمد هذا البرنامج على تنمية نظم اقتصاد المياه في الحقول المنتشرة على مساحة 461000 هكتار ، تتكون من 278000 هكتار تحويل النظم التقليدية و 183000 هكتار مخططات جديدة .

**د) برنامج التجديد الريفي :** أهم المشاريع المبرمج تنفيذها في هذا المجال و المقدرة ب 10200 مشروع للتجديد الريفي للفترة 2010-2014 .

**ه) برامج أخرى :** إلى جانب البرامج التي سبق ذكرها ، تتكون هذه السياسة الجديدة من برامج أخرى تتمثل فيما يلي :

- برنامج إنتاج الحليب .
- برنامج متخصص لتكثيف إنتاج البقوليات الغذائية .
- برنامج تنمية وتطوير إنتاج البطاطس .
- برنامج تنمية وتطوير إنتاج الطماطم الصناعية .
- برنامج تنمية وتطوير إنتاج الزيتون .
- برنامج تنمية وتطوير زراعة النخيل .

أما بالنسبة لبرنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني فقد أوكلت مهمة تنفيذه لمختلف معاهد التكوين التابعة للدولة والمقدرة ب 13 معهدا متخصصا، حيث سيتم إعداد برامج تكوينية لصالح هذه الفئات بهدف تقوية معارفهم ورفع مستوى الأداء والممارسات، وذلك بالموازاة مع دمج

[1] أمال حفناوي , مرجع سبق ذكره , ص 20 , 21 , 22 .

هذه العملية في جهاز الإرشاد الفلاحي، حيث ستستفيد الفئات المعنية من لقاءات تحسيسية و توعوية و إسداء المشورة للفلاحين .

كما يعتمد برنامج تأهيل القدرات البشرية والدعم التقني أيضا على القطاعات التكوينية الأخرى على غرار على التكوين المهني والتعليم العالي وذلك ضمن خطة مندمجة تساهم في رفع مستوى الأداء التطبيقي للتقنيات الفلاحية و التسييرية كما ترتكز الخطة على المعاهد التقنية بمختلف محطاتها البالغ عددها 67 محطة على المستوى الوطني بما في ذلك المرشدين الفلاحين البالغ عددهم 1371 مرشد على المستوى الوطني، وكذا المنشطين التابعين لمصالح الغابات المقدر عددهم ب 1059 منشط والذين يتولون عملية متابعة وتسهيل انجاز المشاريع الجوارية للتنمية الريفية .

**المطلب الثالث : تقييم سياسة التجديد الفلاحي و الريفي (2010م – 2014م)**

تم خلال هذه الفترة تحقيق نتائج قيمة ضمن برنامج التجديد الفلاحي و الريفي من خلال[1] تطبيق

مختلف البرامج التنموية , و لقد قدرت قيمة الاستثمارات المنجزة خلال سنة 2011م و البالغ عددها 24350 مشروع ب 47369 مليون دينار , كما تم خلال نفس السنة من غرس مساحة 45455 هكتار من أشجار الفواكه و الكروم إضافة إلى ترقية حوالي 13000 مستثمرة فلاحية و فتح طرقات على طول 645كم لفك العزلة و تسهيل حركة التنقل , إضافة إلى 686 مشروع لمحاربة التصحر , كما سجلت المساحة المسقية ارتفاعا محسوسا من 936862 هكتار سنة 2009م إلى 1004530 هكتار سنة 2011م , أي بزيادة تقدر ب 67668 هكتار , و هو الأمر الذي ساهم في التطور الجيد للمنتوج الفلاحي عموما , حيث انتقلت قيمة الإنتاج الكلي من 1015 مليار دينار سنة 2010م إلى 1771 مليار دينار سنة 2014م , و هو ما أثر إيجابا على قيمة الصادرات الغذائية حيث بلغت سنتي 2010م – 2011م ما قيمته 153 و 355 مليون دولار أمريكي على التوالي , و هذه القيمة جيدة حيث لم يتوصل إليها طيلة العشر سنوات السابقة , حيث حققت نسبة صادرات المواد الزراعية مقارنة بالواردات قفزة نوعية وصلت في هتين السنتين إلى 5.2% و 3.6% على التوالي من وارات المواد الغذائية مقابل 1.9% سنة 2009م , و رغم هذه النتائج المحققة إلا أنها لا تزال لا ترقى بعد إلى مستوى طموحات سياسة التجديد الفلاحي و الريفي .[2]

[1] أمال حفناوي , مرجع سبق ذكره , ص 23 , 24 , 25 .

[2] أمال حفناوي , مرجع سبق ذكره , ص 24 .

**الجدول رقم (2-12) :** تطور إنتاج أهم المنتجات النباتية و الحيوانية خلال الفترة (2009م – 2011م) الوحدة : مليون قنطار .

| السنة | متوسط فترة(2000-2008) | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|
| الحبوب | 29.7 | 61.2 | 45.6 | 42.5 |
| الحليب (مليار لتر) | 2 | 2.39 | 2.7 | 2.93 |
| البطاطس | 17 | 26.8 | 33 | 38.6 |
| الحمضيات | 5.8 | 8.44 | 7.88 | 11.1 |
| التمور | 4.72 | 6.01 | 6.45 | 7.24 |
| الزيتون | 2.5 | 3.11 | 3.11 | 6.1 |
| اللحوم الحمراء | 2.6 | 3.82 | 3.82 | 4.2 |
| اللحوم البيضاء | 1.95 | 2.85 | 2.85 | 3.36 |

**المصدر :** أمال حفناوي , مرجع سبق ذكره , ص 24 .

**الشكل رقم(4-2) :** تطور إنتاج أهم المنتجات النباتية و الحيوانية خلال الفترة (2009م – 2011م) الوحدة : مليون قنطار .

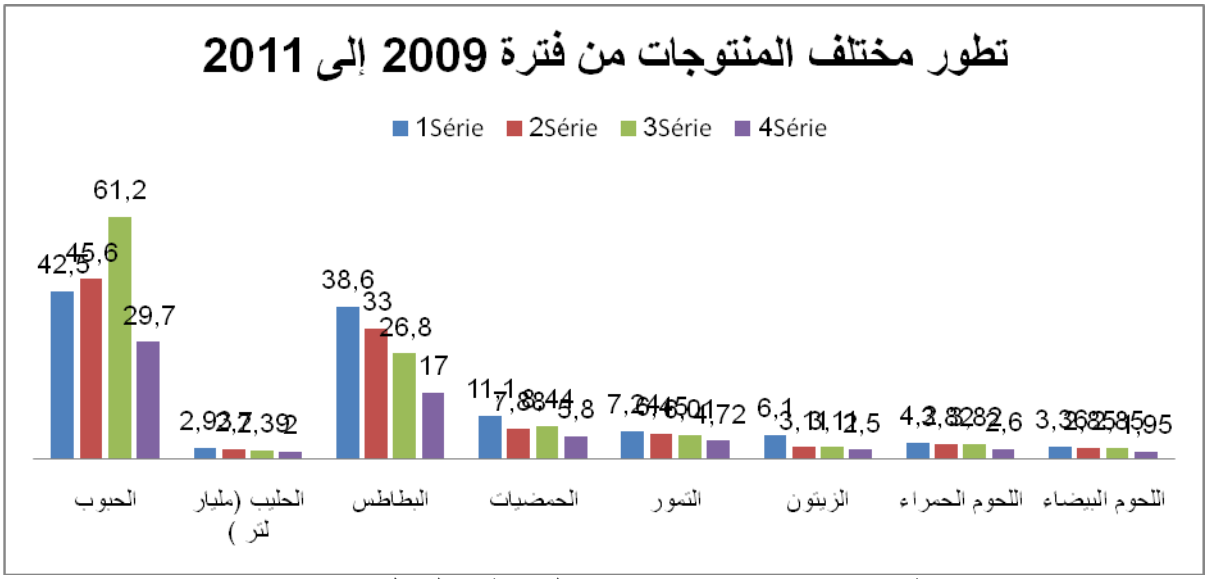


**المصدر :** مخرجات Excel بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12) .

**الخلاصة :**

لقد ظل القطاع الفلاحي في الجزائر خاضعا للإصلاحات الاقتصادية منذ الاستقلال , و هذا لأهمية القطاع كمصدر رئيسي للغذاء و المواد الأولية , و أيضا لما يحققه في الجوانب الأخرى التي تحقق النمو الاقتصادي , كتقليص البطالة و تحسين المستوى المعيشي للإفراد و زيادة دخلهم و جلب العملة الصعبة من خلال تصدير الفائض ...الخ.

ولقد مر القطاع الفلاحي بعدة مراحل وصولا إلى مخطط الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو , و توطيد النمو الاقتصادي اللذان كانا بمثابة دعم فعلي لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي , و التي تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية من اجل النهوض بالقطاع و توفير متطلبات السكان .

ولقد كشف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الفرق بين المخطط و الواقع , و أن توفير التمويل وحده غير كافي

لتحقيق الأهداف , فرغم تطبيق المخطط إلا انه واجها العديد من المشاكل و المعيقات التسييرية و التقنية , ويبقى العنصر الطبيعي العامل الأول المتحكم في الإنتاج الزراعي ليأتي بعده جنبا إلى جنب العنصر البشري

و المادي , ولهذا كان كل برنامج إنعاش اقتصادي أو برنامج خماسي تضعه الدولة , تراعي فيه كل مرة النقائص التي تكتشف عند تطبيق المخطط الذي قبله , لذلك تسارع الدولة إلى استحداث سياسات جديدة و مبتكرة تراعي فيها التقنيات الحديثة و السلامة البيئية و العدالة الاجتماعية , حيث أن هدفها الرئيسي هو النهوض بالقطاع الفلاحي لزيادة الإنتاج و لتحقيق الأمن الغذائي و النمو الاقتصادي .

# الفصل الثالث

## دراسة تطبيقية لبرنامج التجديد ألفلاحي و الريفي لولاية مستغانم

## 2015-2010

**تمهيد :**

بعد ما تطرقنا في الفصل الثاني إلى التعرف على البرامج التنموية و النتائج الإيجابية المحققة على الصعيد الوطني خلال الفترة الممتدة من 2000م إلى 2014م , ارتأينا أن نقوم بدراسة تطبيقية و التعرف على برامج التجديد الفلاحي و الريفي لولاية مستغانم , و الجهود المبذولة من طرف الدولة المقدمة لها في مجال التنمية الفلاحية .

و تعد ولاية مستغانم من بين الولايات الفلاحية بامتياز , و هذا لما تكتسبه من نوعية أراضيها وتوفرها على إمكانيات طبيعية و بشرية هائلة , إضافة إلى مناخها المعتدل ' كما أنها تتوفر على موارد مائية هامة مثل واد شلف و سد بن حمدان الواقع في الجهة الشرقية من الولاية , كما أنها تشرف على واجهة البحر مما يتيح لها أن تضيف إلى رصيدها الفلاحي مجال الصيد البحري .

إننا من خلال هذا الفصل نسعى إلى تبيان المجهودات التي قدمتها الدولة في إطار برنامج التجديد الفلاحي و الريفي خلال الفترة الممتدة من 2010م إلى غاية 2015م , من أجل تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية , حيث قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث , و هي كالأتي :

المبحث الأول : بطاقة فنية لولاية مستغانم .

المبحث الثاني : المجهودات و الأساليب التنموية للولاية في إطار سياسة التجديد الفلاحي و الريفي .

المبحث الثالث : تقييم نتائج القطاع الفلاحي للولاية في إطار برنامج التجديد الفلاحي و الريفي .

**المبحث الأول : بطاقة فنية لولاية مستغانم**

**المطلب الأول : تعريف الولاية**

تقع ولاية مستغانم في الشمال الغربي للجزائر , يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط , و من الشرق ولاية شلف و غليزان , و من الجنوب ولاية معسكر , و من الغرب ولاية وهران , و تقدر المساحة الإجمالية للولاية ب 226900 هكتار , و المساحة الفلاحية الإجمالية ب 177310 هكتار , (أي ما يعادل ب 78 % من المساحة الإجمالية للولاية) , و هذا ما يدل على أن الولاية ذات طابع فلاحي , و أما فيما يخص المساحة الصالحة للزراعة , فهي تقدر ب 132268 هكتار , أيما يعادل 74 % من المساحة الفلاحية الإجمالية , كما أن المساحة المسقية تقدر ب 34479هكتار , أي ما يعادل 26% من المساحة الصالحة للزراعة و 19% من المساحة الفلاحية الإجمالية , حيث أن هذه الأخيرة ( المساحة المسقية ) تعتبر نسبة ضعيفة و غير كافية , و على السلطات المحلية الولائية بذل المزيد من المجهودات في هذا الجانب .

1 – توزيع الأراضي حسب المناطق :

أ - المنطقة الجبلية : 51286 هكتار , أي 38.77% من المساحة الصالحة للزراعة , حيث أن عملية الزراعة فيها تعتبر صعبة جدا .

ب – المنطقة الهضبة : 61494 هكتار , أي 51.03 % من المساحة الصالحة للزراعة , و تعتبر الزراعة فيها جيدة .

ج - المنطقة الشبه الجبلية : 13488هكتار , أي 10.12 % من المساحة الصالحة للزراعة , و تكثر فيها تربية المواشي .

2 – توزيع الأراضي حسب الطبيعة القانونية :

- الأراضي التابعة للملك الخاص تقدر ب 70830 هكتار , أي 50.16 % من المساحة الصالحة للزراعة .
- الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة تقدر ب 61438 هكتار , أي 49.84% من المساحة الصالحة للزراعة .

3 – المستثمرات الفلاحية : يقدر العدد الإجمالي للمستثمرات الفلاحية ب 24722 مستثمرة تتوزع كالأتي :

**الجدول رقم(1-3) :** عدد المستثمرات الفلاحية في ولاية مستغانم إلى غاية ديسمبر 2015م .

| المستثمرات | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| المستثمرات الخاصة | 20290 | %82 |
| المستثمرات الفلاحية الجماعية | 1269 | %5 |
| المستثمرات الفلاحية الفردية | 2496 | %10 |
| المزارع النموذجية | 03 | %0.012 |
| المستثمرات الناتجة عن استصلاح الأراضي | 163 | %0.65 |

**المصدر :** مديرية المصالح الفلاحية لولاية مستغانم .

نلاحظ من خلال الجدول أن القطاع الخاص يحوز على أكبر مساحة حيث تقدر ب 82 % , و هذا راجع إلى سياسة الدولة في التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق , و كذلك إنشاء العديد من المستثمرات الفلاحية الجديدة مثل تلك الموجودة في بلدية الحسيان و فرناكة .

**المطلب الثاني : الإمكانيات الفلاحية للولاية**

تزخر ولاية مستغانم على إمكانيات هائلة , خاصتا بالنظر إلى موقعها الساحلي و مناخها المعتدل , فهي تمتلك إمكانيات فلاحية مهمة , و هي كالأتي :

1 – الموارد المائية :

- الآبار العميقة 30 (4 لتر / ثانية ) .
- الآبار : 10327 (1 لتر / ثانية ) .
- السدود : 3 ( الحجم الإجمالي يقدر ب 165 هكتمتر "3") .
- الحواجز المائية : الحجم الإجمالي يقدر ب 900000م"3") .
- الأحواض تقدر ب 2192 حوض بحجم إجمالي قدره 219200م"3" .

أما فيما يخص شبكة السقي :

-السقي بالتقطير : تقدر المساحة المسقية بالتقطير ب 11700 هكتار ( أي بحوالي 34 % من المساحة الإجمالية المسقية , و هي تعتبر نسبة قليلة جدا بالنسبة لأهمية هذه العملية في المحافظة على المياه .

- السقي بالرش : و تقدر المساحة المسقية بالرش ب 9509 هكتار , أي حوالي 27.5 % من المساحة الإجمالية المسقية .

- السقي بالساقية : تقدر المساحة المسقية بالساقية ب 13270 هكتار , أي بحوالي 38.5 % من المساحة الإجمالية المسقية , حيث تعتبر هذه النسبة كبيرة , و هي تؤدي إلى تبذير المياه الذي يعتبر أبرز عامل في العملية الإنتاجية للقطاع الفلاحي , حيث يجب العمل على الحد من هذه النسبة و تخفيضها بالشكل الذي يسهم في السقي من جهة , و المحافظة على المورد المائي من جهة أخرى .

- تساقط الأمطار : هناك بعض المزروعات تعتمد بشكل كبير على تساقط الأمطار , مثل زراعة الحبوب , ولهذا فإن نسبة تساقط الأمطار تؤثر عليه , أي كلما كانت نسبة التساقط مرتفعة أثر ذلك بالإيجاب على المحصول , و العكس صحيح .

2 – استعمال الأراضي : نوع الفلاحة التي تشغل مساحة الأراضي حسب إحصائيات شهر ديسمبر 2015م , وهي كالأتي :

مساحة الحبوب : 50000 هكتار .

مساحة الأعلاف : 14000 هكتار .

مساحة البقول الجافة : 5000 هكتار .

مساحة الخضروات 33557 هكتار , منها 13360 هكتار بطاطس .

مساحة الأشجار المثمرة 13513 هكتار , منها 4809 هكتار حوامض .

مساحة الكروم 11169 هكتار .

مساحة الزيتون 7757 هكتار .

3 - قدرات التخزين :

الحجم الإجمالي لمنشآت التخزين ( التبريد ) يقدر ب 69850م"3" , منها : 10450م"3" خاصة باللحوم و الأسماك , أما الباقي فهي خاصة بالخضروات و المحاصيل الزراعية .

إن مثل هذه المنشآت تستحق التوسيع تماشيا مع تطور الإنتاج الذي تعرفه الولاية , حتى لا يتم تعرض الفائض من الإنتاج إلى التلف و الرمي .

أما الحجم الإجمالي لمخازن الحبوب التابعة لفروع تعاونيات الحبوب و البقول الجافة , فهي تقدر ب : 70000 قنطار , منها 40000 قنطار بفرع سيدي علي لمنطقة الظهرة ' و 30000 قنطار بفرع ماسرى لمنطقة الهضبة .

4 – مستلزمات الإنتاج :

- قدرت عدد الجرارت ب 3000 جرار , أي بمعدل 1 جرار لكل 44 هكتار , و هي تعتبر غير كافية .

- قدرت عدد آلات الحصاد ب 49 آلة , أي بمعدل 1 آلة لكل 1229 هكتار .
- قدرت عدد المضخات المائية ب 10000 آلة , أي بمعدل آلة لكل 3.4 هكتار .
- قدرت عدد آلات الحرث ب 6600 آلة , و عدد آلات النقل ب 4061 آلة .

5 – هيأت الدعم :

تتمثل هيأت الدعم و التي يمكنها أن تساهم في زيادة قيمة مضافة للقطاع الفلاحي و التنمية الفلاحية و الاقتصادية , سواء كان هذا الدعم تقني أو مالي أو علمي في :

الغرفة الفلاحية للولاية CAW , الإتحاد العام للفلاحين الجزائريين UNPA , بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR , الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA , تعاونيات الحبوب و البقول الجافة ( فرع ماسرى وسيدي علي ) CCLS , إتحاد التعاونيات الفلاحية UCA , مجموعة تربية الدواجن للغرب GAO , المحطة الجهوية لحماية النباتات SRPV , الديوان الوطني للحليب GIPLAIT , الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ONTA , جامعة مستغانم UNIVERSITE , تمثيل المركز الوطني للمراقبة و التصديق على البذور و الشتلات CNCC , المخبر الجهوي للبيطرية , مخازن مستغانم MAGMOS , المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية EAGR , الديوان الوطني لتسويق منتجات الكروم ONCV .

6 – الهيأت الإدارية :

-الأقسام الفرعية 10 , الأغلبية منها موجودة في مقرات الدوائر أو البلديات , ما عدى تلك الموجودة بعين تادلس و سيدي علي , أي أن هناك تغطية كاملة لإدارة المصالح الفلاحية عبر كامل التراب ألولائي .

-المندوبيات الفلاحية تمثل 32 مندوبية , مقرها على مستوى البلديات أو الأقسام الفرعية .

7 – الموارد البشرية :

لقد خصصت المصالح الفلاحية لولاية مستغانم مجموعة من الموارد البشرية التي تسهر على خدمة الفلاحين قصد إرشادهم و توعيتهم و مساعدتهم في نشاطهم الفلاحي على أحسن وجه , كما هو موضح في الجدول أدناه :

**الجدول رقم(2-3) :** عدد الإطارات التي تشرف على القطاع الفلاحي في الولاية إلى غاية ديسمبر 2015م

| الرتب | المديرية | الأقسام الفرعية | المذابح | الميناء | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| مهندسين | 13 | 34 | 00 | 03 | 50 |
| تقنيين | 00 | 48 | 00 | 00 | 48 |
| أطباء بيطريين | 07 | 17 | 02 | 03 | 29 |
| المجموع | 20 | 98 | 02 | 06 | 127 |

**المصدر :** مديرية المصالح الفلاحية لولاية مستغانم .

يتضح من خلال الجدول أن الموارد البشرية الموضوعة من طرف المصالح الفلاحية لولاية مستغانم المتمثلة في مجموعة الإطارات المخصصة للقطاع الفلاحي غير كافية بالمقارنة على ما تكتسبه الولاية من شساعة الأراضي الفلاحية و عدد المستثمرات الفلاحية الموجودة بها .

**المطلب الثالث : العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي في الولاية**

هناك مجموعة من العوامل التي يجب توافرها في القطاع الفلاحي حتى يتمكن من التطور و إسداء المهام المنوط به , و يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تكوين الفلاحين و الإطارات و الاختصاصيين , و التشجيع على العمل في القطاع الفلاحي .
- استخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي .
- توفير اللوازم الخاصة بالقطاع الفلاحي ( آلات , أنابيب , بذور , أسمدة ....الخ .) , و تسهيل عملية اقتنائها .
- توسيع الأسواق لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم .
- توفير الكهرباء لدى المستثمرات الفلاحية .
- إنشاء المؤسسات الصناعية و خاصتا الصناعات التحويلية , عن طريق جلب المستثمرين و دعمهم وتوفير لهم العقار الصناعي , و مساعدتهم بتقديم لهم تسهيلات و امتيازات تشجعهم على الاستثمار في الولاية , حيث أن هذه الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو وسطية من خلال المستخرجات من الطبيعة و المواد الزراعية و النباتية و الحيوانية , يمكنها أن تساهم بكل كبير في دعم الفلاح و الفلاحة من خلال العلاقة المتبادلة بينهما , ذلك أن الفلاح يضمن توجيه فائض المحصول لديه من جهة , و استغلال جميع المحصول بدل من تعرضه للفساد و الرمي من جهة أخرى , الأمر الذي سيمكن من دون شك من تحقيق تنمية زراعية و اقتصادية بشكل جيد .

## المبحث الثاني : المجهودات و الأساليب التنموية للولاية في إطار سياسة التجديد الفلاحي و الريفي

قامت السلطات الولائية ببذل مجهودات كبيرة خاصتا في تكوين الفلاحين و الإطارات من أجل توسيع الأراضي الفلاحية .

**المطلب الأول : المجهودات المقدمة في إطار برنامج دعم القدرات البشرية و التقنية**

خصصت السلطات المحلية مجهودات مهمة فيما يخص برنامج دعم القدرات البشرية و التقنية وهذا حسب الإمكانيات الموجودة لديها فيما يخص عملية التأطير بالاعتماد على مراكز التكوين و بالتنسيق مع مديرية المصالح الفلاحية , و هذا من أجل تحسين معرفة و قدرات الفلاحين من أجل رفع مستوى الإنتاج وتقليل الأضرار و الخسائر , إضافة إلى تحسين جودة الإنتاج , و حسب معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية مستغانم , يمكن تلخيصها فيما يلي :

1 – التكوين في إطار برنامج دعم القدرات البشرية و التقنية (PR CHAT) :

في هذا الجانب يوجه الفلاحون و أبناء الفلاحين للمعاهد الجهوية المختصة سنويا حسب التخصصات , حيث تشمل المواضيع جميع التخصصات الفلاحية .

**الجدول رقم (3-3) :** عدد المكونين في إطار برنامج دعم القدرات البشرية و التقنية للفترة 2011-2015

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| إطارات | 35 | 82 | 159 | 702 | 62 |
| الفلاحين | 160 | 108 | 243 | 522 | 830 |

**المصدر :** مديرية المصالح الفلاحية , تقرير حول القطاع الفلاحي لولاية مستغانم , ديسمبر 2015م .

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تطور سريع في تكوين الفلاحين و ذلك من أجل اكتساب مهارات جديدة , خاصتا في سنتي 2014م و 2015م , حيث أن الهدف من هذه العملية هو تحسين القدرات و طرق العمل لكل الفاعلين , من أجل رفع مستوى الإنتاج و تحسينه و تطوير القطاع الفلاحي في الولاية .

2 – أيام الإعلام و التحسيس :

تقوم السلطات بتنظيم أيام إعلامية للفلاحين و مختلف المتعاملين في القطاع الفلاحي , قصد تحسيسهم مثلا : بمختلف الأوبئة و الأمراض و المخاطر التي يمكنها أن تؤثر على المحصول الفلاحي , و الجدول التالي يوضح ذلك :

**الجدول رقم (4-3) :** عدد المشاركين في الأيام التحسيس و الإعلام الخاصة بالفلاحين و الإطارات 2011-2015

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| المشاركين من الفلاحين و الإطارات | 4644 | 7162 | 10876 | 11827 | 13397 |

**المصدر :** مديرية المصالح الفلاحية , تقرير حول القطاع الفلاحي لولاية مستغانم , ديسمبر 2015م .

نلاحظ من خلال الجدول أنه في سنة 2015م عرف القطاع الفلاحي تطورا كبيرا من حيث الإعلام و التحسيس , و هذا راجع إلى الاهتمام و العناية التي توليها الولاية لهذا القطاع , حيث وصل عدد المشاركين إلى أكثر من ثلاثة أضعاف مقارنة بسنة 2011م .

- أيام تطبيقية :

تم وضع خلال هذا البرنامج أيام تطبيقية بغرض تقديم الفهم الأحسن للفلاحين و الشرح لهم بطريقة عملية كيفية استعمال بعض العتاد و الأسمدة و كيفية تشخيص الأوبئة و الأمراض و كيفية معالجتها , و الجدول التالي يوضح عدد المشاركين فيها خلال الفترة الممتدة من 2011م إلى 2015م .

**الجدول رقم (5-3) :** عدد المشاركين في الأيام التطبيقية للفلاحين و الإطارات خلال الفترة 2011 – 2015

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| المشاركين الفلاحين و الإطارات | 240 | 276 | 580 | 462 | 682 |

**المصدر :** مديرية المصالح الفلاحية , تقرير حول القطاع الفلاحي لولاية مستغانم , ديسمبر 2015م .

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تطور ملحوظ في ارتفاع عدد المشاركين في الأيام التطبيقية , حيث وصل العدد في سنة 2015م إلى 682 , و هذا يمكن الفلاحين و الفاعلين من اكتساب الخبرة و المعرفة بالشكل الذي يمكن من تحسين نوعية المنتوج و ارتفاع في كمياته المنتجة م , مع اكتساب المعرفة حول كيفية التقليل من لأضرار و كيفية تجنب المخاطر التي يمكن أن تقع و التي قد تقع , و كذلك كيفية الاستعمال الحسن للألأت و الأسمدة و الأدوية , و هو ما

يمكنهم من التخفيض من التكاليف الزراعية و ارتفاع الأرباح لديهم من جهة , و من جهة أخرى تحصل الولاية على منتوج وفير و بجودة عالية .

3 – زيارات استشارية :

يقوم بهذه الزيارات مختصون و مهندسون , حيث يقومون بالتنقل إلى الفلاحين بقصد التقرب منهم أكثر من أجل إرشادهم ، بهدف الحفاظ على محصولهم , و الجدول التالي يوضح عدد الزيارات 2011-2015

**الجدول رقم (3-6) :** عدد الزيارات الاستشارية خلال الفترة 2011 – 2015 .

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد الزيارات الاستشارية | 5599 | 10416 | 14454 | 15855 | 17137 |

**المصدر :** مديرية المصالح الفلاحية , تقرير حول القطاع الفلاحي لولاية مستغانم , ديسمبر 2015م .

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الزيارات الإستشارية في ارتفاع مستمر , حيث وصلت في سنة 2015م إلى 17137 زيارة استشارية للفلاحين , و هذا من أجل إعطاء الدعم التقني للفلاح قصد مساعدته من تحسين رفع من مردوديته الفلاحية .

4 – النشاطات الإذاعية :

الجدول التالي يوضح حصيلة النشاطات الإذاعية المخصصة لجانب القطاع الفلاحي خلال الفترة الممتدة من 2011م إلى 2015م .

**الجدول رقم (3-7) :** عدد النشاطات الإذاعية خلال الفترة 2011 – 2015

| النشاطات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| الإشهار | 424 | 348 | 439 | 354 | 371 |
| ريبورتاجات | 37 | 28 | 98 | 146 | 105 |
| الموائد المستديرة | 52 | 10 | 42 | 77 | 97 |
| اللقاءات الحوارية | 37 | 39 | 155 | 127 | 144 |
| المجموع | 550 | 515 | 734 | 704 | 717 |

**المصدر :** مديرية المصالح الفلاحية , تقرير حول القطاع الفلاحي لولاية مستغانم , ديسمبر 2015 م .

**المطلب الثاني : المجهودات في إيطار التجديد الفلاحي و الريفي**

وضعت الولاية مجموعة من البرامج من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي و تحقيق جملة من الأهداف .

1 – برنامج تكثيف الإنتاج :

أ – استعمال الأسمدة : تم تسطير هذا البرنامج من أجل تجديد التربة و توسيعها , و هذا نظرا لأهميته في الإنتاج الفلاحي , و الجدول التالي يوضح الإنجازات المحققة في هذا الجانب في ظل دعم الدولة في تحقيقه .

**الجدول رقم (3-8) :** تطور استعمال الأسمدة خلال الفترة 2011 – 2015 الوحدة : ك ( ق ) , م ( $10^3$دج) .

| السنوات | الأهداف (ق) | الإنجازات(ق) | نسبة الإنجاز % | الدعم | | نسبة الدعم % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | الكمية(ق) | المبلغ(10"3") | |
| 2011 | 445000 | 409000 | 92 | 141794 | 136547 | 35 |
| 2012 | 600000 | 551460 | 91 | 191182 | 184107 | 33 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2013 | 700000 | 643370 | 91 | 223045 | 214790 | 33 |
| 2014 | 820000 | 753662 | 91 | 254908 | 245473 | 37 |
| 2015 | 940000 | 863954 | 91 | 292771 | 289170 | 43 |

**المصدر :** مديرية المصالح الفلاحية , تقرير حول القطاع الفلاحي لولاية مستغانم , ديسمبر 2015م .

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تطور هام في استخدام الأسمدة خلال هذه الفترة , حيث بلغت في سنة 2015م 863654 قنطار , بعدما كانت 409000 قنطار في سنة 2011م , و هذا راجع إلى دعم الدولة في جانب تجديد الأراضي الفلاحية و استصلاحها , و كانت نسبة الإنجاز المحققة عند حدود 91 % و هي نسبة جيدة .

ب – التلقيح : تعتبر عملية التلقيح من العمليات المهمة في المحافظة على الثروة الحيوانية و عدم انتشار الأوبئة , و الجدول التالي يوضح مجموعة من عمليات التلقيح التي قامت بها مديرية المصالح الفلاحية للولاية , خلال الفترة الممتدة من 2012م إلى 2015م .

**الجدول رقم (9-3) :** عدد عمليات التلقيح خلال الفترة 2012م – 2015 م

| نوع الوباء | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| ضد الكلب (الأبقار) | 6964 | 4013 | 5798 | 2456 |
| ضد الحمى القلاعية (الأبقار) | 6964 | 4013 | 26371 | 12572 |
| ضد الجدري (الأغنام) | 60302 | 54104 | 30460 | 36563 |

**المصدر :** مديرية المصالح الفلاحية , تقرير حول القطاع الفلاحي لولاية مستغانم , ديسمبر 2015م .

من خلال الجدول نلاحظ المجهودات المقدمة من طرف الدولة في عمليات التلقيح , كما نلاحظ أنه في سنة 2014م ارتفع عدد اللقاحات ضد الحمى القلاعية للأبقار , و هذا بسبب انتشار هذا المرض في الدول المجاورة و حتى في بعض الولايات الجزائرية , مما كان لبد من الرفع من عدد اللقاحات لمحاربتها , كما نلاحظ

من خلال الجدول أن عمليات التلقيح ليست موضوعة على وباء واحد , بل هي موضوعة لمواجهة عدة أنواع من الأوبئة الأخرى .

ج – المراقبة الصحية : للحد من مخاطر انتشار الأوبئة , و حتى يكون تدخل المصالح الفلاحية المعنية بشكل سريع , و يكون في الزمان و المكان عند وقوعه للقضاء عليه قبل انتشاره , أنشئت المصالح المحلية فرقة مختلطة تتشكل من أطباء بيطريين و تقنيين لمراقبة الحيوانات و تشخيص الوباء و الحد من انتشاره والقضاء عليه , و الجدول التالي يوضح عدد نشاطات المراقبة خلال الفترة 2012م – 2015م .

**الجدول رقم (3-10) :** عدد نشاطات المراقبة خلال الفترة 2012م – 2015م الوحدة: رأس

| السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| عدد الأبقار | 3237 | 3171 | 3859 | 5609 |
| عدد الأغنام | 40386 | 27038 | 23458 | 27703 |
| عدد المعز | 7002 | 9577 | 4961 | 6006 |
| عدد الدجاج | 1056591 | 1412553 | 1793106 | 1673682 |

**المصدر :** مديرية المصالح الفلاحية , تقرير حول القطاع الفلاحي لولاية مستغانم , ديسمبر 2015م .

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك عملية مراقبة للثروة الحيوانية بصورة مستمرة خلال طول الفترة , إلا أنها تبقى قليلة بالنظر إلى ما تزخر عليه الولاية من الثروة الحيوانية .

د – مراقبة محلات بيع المبيدات : تجري هذه العملية بين مديرية المصالح الفلاحية و مديرية التجارة عن طريق فرقة مختلطة , من أجل مراقبة مطابقة المبيدات للمواصفات و المعايير المعمول بها , و الجدول التالي يوضح عدد التدخلات التي تمت خلال الفترة الممتدة من 2011م إلى 2015م .

**الجدول رقم (3-11) :** عدد التدخلات لمراقبة محلات بيع المبيدات خلال الفترة 2011م – 2015م .

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد التدخلات | 82 | 92 | 98 | 102 | 105 |

**المصدر :** مديرية المصالح الفلاحية , تقرير حول القطاع الفلاحي لولاية مستغانم , ديسمبر 2015م .

ه – المحاربة ضد الآفات الفلاحية : حيث قامت السلطات بمحاربة مجموعة من الآفات عبر مساحات زراعية شاسعة , كما هو موضح في الجدول التالي :

**الجدول رقم (3-12) :** أنواع الآفات الفلاحية و المساحات المعالجة للفترة 2011-2015 الوحدة: هكتار

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| المكافحة ضد الديدان البيضاء | 119 | 160 | 111 | 10 | |
| مكافحة الأعشاب الضارة | 12000 | 26000 | 27000 | 27000 | 28000 |
| المكافحة ضد ذبابة الحوامض | 2100 | 2900 | 3100 | 3200 | 3400 |
| المكافحة ضد ذبابة الزيتون | 1730 | 1850 | 1975 | 2100 | 2300 |

**المصدر :** مديرية المصالح الفلاحية , تقرير حول القطاع الفلاحي لولاية مستغانم , ديسمبر 2015م .

2 – برنامج إنتاج الشتلات و البذور و مراقبتها :

من أجل تجديد رأس المال الزراعي , قامت الدولة بمجهودات فيما يخص إنتاج الشتلات و بذور البطاطس , و الجدول التالي يوضح هذه العملية لبعض المنتجات خلال الفترة 2011م – 2015م .

**الجدول رقم(3-13) :** إنتاج الشتلات و البذور لبعض الأنواع خلال الفترة 2011-2015 الوحدة : 1ش , 1قنطار

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الأشجار المثمرة | 20000 | 23000 | 28275 | 28275 | 23500 |
| بذور البطاطس | 33472 | 42039 | 75000 | 64726 | 55180 |

**المصدر :** مديرية المصالح الفلاحية , تقرير حول القطاع الفلاحي لولاية مستغانم , ديسمبر 2015م .

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تطور مهم في إنتاج الشجيرات و البذور , إذ تعتبر عملية إنتاج الشجيرات عملية مهمة في سياسة التجديد الفلاحي قصد تجديد الأشجار المثمرة و زيادة المساحات المغروسة منها , مما يعود بشكل الإيجابي و المفيد على الإنتاج .

3 – برنامج السقي عن طريق نظم اقتصاد المياه :

من أجل عملية الاقتصاد في المياه , اتبعت الولاية وسائل اقتصادية للمياه , و يتم انتشارها كما هو موضح في الجدول التالي :

**الجدول رقم (14-3) :** تطور العمليات المسقية في الولاية خلال الفترة 2012م – 2015م .

الوحدة : هكتار .

| السنة | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| السقي بالتقطير | 4391 | 10763 | 11303 | 11700 |
| السقي بالرش | 6375 | 8632 | 8907 | 9509 |
| السقي بالساقية | 21314 | 13565 | 13565 | 13270 |
| المجموع | 32080 | 32960 | 33775 | 34479 |

**المصدر :** مديرية المصالح الفلاحية لولاية مستغانم .

نلاحظ من خلال الجدول أنه هناك تطور ملحوظ من حيث المساحة المسقية بالتقطير و الرش , و هذا ما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للمياه , إلا أن هذا يبقى غير كافي و يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود في تطويره من أجل تفادي التبذير و المحافظة عليه .

4 – برنامج تجديد البنية التحتية و الفلاحية الريفية : هناك جهود مبذولة في هذا الجانب تتمثل في :

أ – إنشاء مستثمرات جديدة : تطبيقا للمنشور الوزاري رقم 108 المؤرخ في 2013/02/23م , و وفقا لمحضر اللجنة التوجيهية الولائية يوم 2013/04/21م المتعلق بإظهار المنفعة الخاصة للمحيطات الآتية :

المحيطات التي تمت دراستها من طرف مكتب الدراسات BNEDER , انطلاق إظهار المنفعة الخاصة بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة و تربية الحيوانات التي لا تتجاوز مساحتها ب 10 هكتار لمدة 45 يوم إبتداء من تاريخ 2013/06/06م إلى غاية 2013/08/23م .

**الجدول رقم (15-3) :** الأراضي الموجهة للمستثمرين مساحتها أقل من 10 هكتارات

| البلدية | المكان المسمى | المساحة (هكتار ) |
|---|---|---|
| الحسيان | توميات | 97هكتار93آر31سنتيار |
| فرناكة | سيدي إبراهيم / سيدي بلقاسم | 192هكتار 76آر10سنتيار |
| | فرناكة 2 | 60 هكتار |

**المصدر :** مديرية المصالح الفلاحية , تقرير حول القطاع الفلاحي لولاية مستغانم , ديسمبر 2015م .

**الجدول رقم (16-3) :** الأراضي الموجهة للمستثمرين التي مساحتها تفوق 10 هكتار

| البلدية | المكان المسمى | المساحة (هكتار) |
|---|---|---|
| الحسيان | البرجية | 1732هكتار 46آر 63سنتيار |
| سيرات | | 107هكتار 92آر 50سنتيار |

**المصدر :** مديرية المصالح الفلاحية , تقرير حول القطاع الفلاحي لولاية مستغانم , ديسمبر 2015م .

نلاحظ من خلال الجدول الجهود المبذولة في سعي الدولة من أجل توسيع الأراضي الفلاحية , و هذا من خلال تخصيصها لمستثمرات جديدة خصصت للمستثمرين الصغار و الكبار و التي قدرت مساحتها الإجمالية في نهاية سنة 2015م ب 349 هكتار للمستثمرين الفلاحين الصغار , و 1839 هكتار للمستثمرين الفلاحين الكبار , و هي خطوات جد جيدة ستساهم من تطوير القطاع الفلاحي و زيادة المحاصيل الزراعية بالشكل الذي سيجعلها تساهم في عملية التصدير في حالة وجود فائض في الإنتاج .

**المطلب الثالث : المجهودات في إيطار العقار الفلاحي و الدعم**

1 – في إيطار العقار الفلاحي :

قامت الدولة بتنفيذ القانون الجديد الخاص بالعقار الفلاحي ( الامتياز ) , و ذلك في إيطار القانون رقم 03/10 المؤرخ في 2010/08/15م , و ذلك قصد تمكين الفلاح من ممارسة نشاطه بارتياح و توفير له الحماية القانونية الخاصة , و الجدول التالي يوضح عدد الملفات المودعة و المعالجة على مستوى الهيآت الإدارية .

**الجدول رقم (17-3) :** عدد الملفات المودعة والمعالجة على مستوى الهيآت الإدارية في الفترة 2010-ديسمبر 2014

| عدد المستثمرين | عدد الملفات المودعة لدى الأقسام الفرعية | عدد الملفات المودعة لدى الديوان | عدد دفاتر الشروط الممضية من طرف المستثمرين | عدد الملفات المودعة لدى مصالح أملاك الدولة | عدد العقود المسلمة |
|---|---|---|---|---|---|
| 9142 | 8622 | 8622 | 8622 | 7967 | 7252 |

**المصدر :** مديرية المصالح الفلاحية , تقرير حول القطاع الفلاحي لولاية مستغانم , ديسمبر 2015 م .

يتضح من خلال الجدول أن إسهامات الدولة في تسهيل العمل للفلاح و تو فير الحماية القانونية له في حالة مثلا التعويضات كبيرة , و هذه العملية متواصلة .

2 – المجهودات في إيطار الدعم الفلاحي : [1]

وفقا للمرسوم 2011/108 بتاريخ 2011/02/23م , تم استحداث قرض التحدي لتحقيق برامج التجديد الفلاحي و الريفي هو القر ض الموسمي خصص لفائدة الفلاحين والمربين على أن تدفع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض و هذا من اجل :

- اقتناء المداخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور- شتائل - أسمدة مواد الصحة النباتية
- اقتناء عوامل و وسائل الإنتاج ( مزروعات موسمية ) .
- تحسين نظام السقي .
- اقتناء أغذية الحيوانات (كل الأصناف.) و وسائل الشرب والأدوية البيطرية .
- اقتناء العتاد الفلاحي في إطار قرض البيع والإيجار.
- بناء أو تجديد هياكل تربية الحيوانات و التخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية وبناء و إقامة البيوت البلاستيكية .
- إعادة تعمير أو تعمير الإسطبلات و الحظائر الحيوانية .
- اقتناء المونتاجات الفلاحية لتخزينها في إطار نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع .

[1] المرسوم 2011/08 بتاريخ 2011/02/23م .

ويمكن توضيح عدد الملفات المقبولة و المبلغ المالي للدعم خلال الفترة الممتدة من 2011م إلى 2015م .

**الجدول رقم (18-3) :** العدد الإجمالي للملفات المقبولة و المبلغ الإجمالي للدعم خلال الفترة 2011 – 2015

| نوع الدعم | عدد الملفات المقبولة | المبلغ الإجمالي للدعم بالمليون دينار |
|---|---|---|
| الصندوق الوطني لتطوير الاستثمار الفلاحي | 1253 | 921 |
| قرض التحدي | 1200 | 5094 |

**المصدر :** مديرية المصالح الفلاحية , تقرير حول القطاع الفلاحي لولاية مستغانم , ديسمبر 2015م .

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك أموال كبيرة تم إعطائها للفلاحين من أجل تكثيف الإنتاج و الرفع من
معدل النمو الفلاحي , ففي ايطار الصندوق الوطني لتطوير الاستثمار الفلاحي(FNDIA) قام بتمويل 1253ملف بقيمة 921 مليون دينار , و كذلك قرض التحدي قام بتمويل 1200 ملف بقيمة 5094 مليون دينار , و هي مبالغ ضخمة وضعتها الدولة من أجل الفلاحة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

**المبحث الثالث : تقييم القطاع الفلاحي للولاية في ظل برنامج التجديد الفلاحي و الريفي**

**المطلب الأول : تقييم تطور الإنتاج الفلاحي**

1 - تطور الإنتاج النباتي :

لدينا الجدول التالي يبين تطور بعض أنواع المونتاجات النباتية خلال الفترة الممتدة من 2011م إلى 2015م .

**الجدول رقم (19-3) :** تطور بعض المنتجات النباتية خلال الفترة 2011م – 2015م الوحدة : قنطار

| الأنواع | 2012/2011 | 2013/2012 | 2014/2013 | 2015/2014 |
|---|---|---|---|---|
| الحبوب | 1012837 | 1025146 | 690131 | 727432 |
| الخضروات | 6436205 | 7240577 | 7707222 | 8060970 |
| منها البطاطس | 3241875 | 3700808 | 3750098 | 4136030 |
| الأعلاف | 473830 | 476416 | 489121 | 544280 |
| الطماطم الاصطناعية | 103680 | 110200 | 114000 | 100000 |
| الكروم | 363409 | 420344 | 381788 | 385606 |
| الحمضيات | 1100528 | 1118300 | 1156761 | 1183511 |
| الزيتون | 96700 | 110128 | 125824 | 125524 |
| الأشجار المثمرة | 676259 | 686846 | 675127 | 683570 |

**المصدر :** مديرية المصالح الفلاحية , تقرير حول القطاع الفلاحي لولاية مستغانم , ديسمبر 2015 م .

نلاحظ من خلال الجدول أنه يوجد تذبذب في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية مثل الحبوب , و ذلك راجع لعدة عوامل , منها تساقط الأمطار و عزوف بعض الفلاحين على زراعة الخضروات بدل زراعة الحبوب , و كذلك نقص في عملية السقي بالرش المحوري , كذلك نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع في إنتاج كمية البطاطس , و هذا راجع لعدة أسباب منها إهتمام الدولة

بإنتاج هذه المادة بسبب عدم تغطية إحتياجات السوق منها , و جودة التربة و ملائمة المناخ لإنتاجها من جهة أخرى , و كذلك راجع إلى إهتمام الفلاحين
بزراعتها , كذلك نلاحظ من خلال الجدول أن كمية إنتاج الأعلاف الموجه لتربية الحيوانات شهد هو الأخر نوع من الارتفاع , إلا أنها تبقى كمية غير كافية بالنظر إلى الاحتياجات لهذا المنتوج , أما فيما يخص إنتاج الطماطم الاصطناعية و الكروم و الحمضيات لم تشهد تطور في الإنتاج , و ضلت مستقرة بتفاوت قليل من سنة لأخرى , أما فيما يخص محصول الزيتون شهد تطور ملحوظ في الإنتاج حيث بلغ من 96700قنطار في الموسم 2011/2010 إلى 125524 قنطار في الموسم 2015/2014 , أي بنسبة تصل إلى 29% .

**الشكل رقم (1-3) :** تطور بعض المنتجات النباتية خلال الفترة 2011م – 2015م الوحدة : قنطار

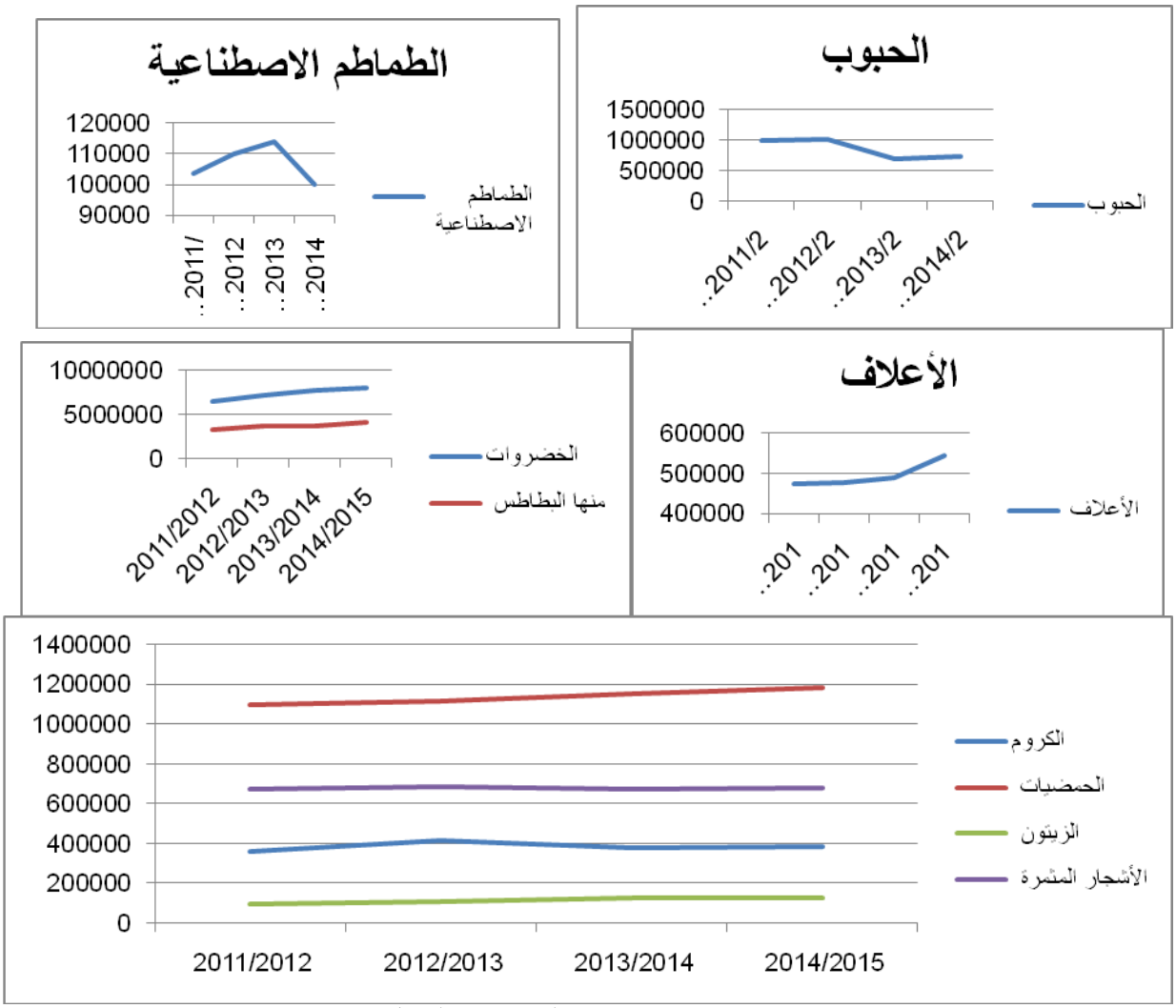


**المصدر :** مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (19-3) .

2 – تطور إنتاج الحيواني و عددها :

أ – تطور الإنتاج الحيواني : لدينا الجدول التالي يوضح تطور الإنتاج الحيواني بالولاية خلال الفترة الممتدة من 2011م إلى 2015م .

**الجدول رقم(20-3) :** تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2011م – 2015م

| الأنواع | 2012/2011 | 2013/2012 | 2014/2013 | 2015/2014 |
|---|---|---|---|---|
| اللحوم الحمراء(ق) | 45333.21 | 50302.89 | 51316 | 54450.65 |
| اللحوم البيضاء(ق) | 57029 | 69055.29 | 71945 | 72362.32 |
| الحليب (لتر) | 91794140 | 90603240 | 94307420 | 96281120 |
| البيض (وحدة) | 215100000 | 256317000 | 251150000 | 211750000 |
| العسل (ق ) | 847 | 1125.50 | 948.50 | 1253 |
| الصوف (ق) | 2317 | 2430 | 2660 | 2830 |

**المصدر :** مديرية المصالح الفلاحية , تقرير حول القطاع الفلاحي لولاية مستغانم , ديسمبر 2015 م .

ب – تطور عدد الحيوانات : الجدول التالي يوضح تطور عدد الحيوانات خلال الفترة 2011 – 2015

**الجدول رقم (21-3) :** تطور عدد الحيوانات خلال الفترة 2011م – 2015م

| الأنواع | 2012/2011 | 2013/2012 | 2014/2013 | 2015/2014 |
|---|---|---|---|---|
| الأبقار | 26730 | 26900 | 27000 | 30000 |
| منها أبقار الحليب | 17370 | 17490 | 17590 | 20000 |
| الأغنام | 206030 | 206000 | 207000 | 210000 |
| الماعز | 18000 | 18080 | 18200 | 18500 |
| دجاج البيض | 1007050 | 1028000 | 1144750 | 1027720 |
| دجاج اللحم | 2836871 | 4888000 | 4800000 | 3968300 |
| عدد خلايا النحل | 17852 | 18460 | 18500 | 19000 |

**المصدر :** مديرية المصالح الفلاحية , تقرير حول القطاع الفلاحي لولاية مستغانم , ديسمبر 2015 م .

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتفاع في كمية اللحوم البيضاء و الحمراء , و هذا يرجع إلى أن الولاية تتميز بطابع رعوي بامتياز , و كذلك العناية الصحية المقدمة من طرف الدولة في هذا المجال للمحافظة
على الثروة الحيوانية , كما ساهم كذلك الحملات التحسيسية و تكوين الفلاحين و عمليات التلقيح , كذالك الدعم المقدم عن طريق أجهزة الدولة مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب , حيث قامت هذه الاخيرة بتمويل 247 شاب في تربية الأبقار , أي ما يعادل 2470 رأس بقرة .
أما فيما يخص الأنواع الأخرى (العسل , البيض , الحليب ) , نلاحظ أنه هناك تطور في الإنتاج من سنة لأخرى إلا أنها تبقى قليلة .

**المطلب الثاني : تقييم النتائج الاقتصادية التي حققها القطاع الفلاحي للولاية**

1 – تقييم تطور الإنتاج الكلي الخام للمنتجات الفلاحية : لدينا الجدول التالي يوضح قيمة الإنتاج الكلي الخام للمنتجات الفلاحية خلال الفترة الممتدة من 2011م إلى 2015م .

**الجدول رقم (22-3) :** قيمة الإنتاج الكلي الخام للمنتجات الفلاحية الوحدة : $10^6$ دج

| الأنواع | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|
| الحبوب | 1726 | 3056 | 3545 | 2397.05 |
| الخضروات | 29092 | 39834 | 40996 | 44969.09 |
| المحاصيل | 181 | 363 | 496 | 458.20 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الاصطناعية | | | | |
| الزيتون | 745 | 1160 | 1157 | 4108.55 |
| الأشجار المثمرة | 5961 | 6476 | 9381 | 7166.77 |
| الأعلاف | 331 | 474 | 619 | 679.88 |
| الحبوب الجافة | 247 | 483 | 658 | 1037.53 |
| الحوامض | 10868 | 19249 | 14238 | 15306.61 |
| الكروم | 920 | 4389 | 5396 | 5126.11 |
| مجموع الإنتاج النباتي | 50001 | 69484 | 76486 | 81249.77 |
| الحيوانات(اللحوم) | 5224 | 5898 | 7296 | 7688.27 |
| الحليب | 2305 | 4406 | 4440 | 4689.89 |
| البيض | 1813 | 2151 | 2676 | 2825.44 |
| العسل | 57 | 68 | 101 | 90.11 |
| الصوف | 20 | 22 | 24 | 25.80 |
| مجموع الإنتاج الحيواني | 9419 | 12545 | 14537 | 15319.51 |
| المجموع الكلي | 59420 | 82029 | 91023 | 96569.28 |

**المصدر :** مديرية المصالح الفلاحية , تقرير حول القطاع الفلاحي لولاية مستغانم , ديسمبر 2015م .

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تطور في الإنتاج الكلي الخام خلال فترة الأربع سنوات 2011-2015 , و في سنة 2012م كان هناك تطور كبير في كل المنتجات تقريبا , و يرجع ذلك إلى فعالية سياسة التجديد الفلاحي و التكوين و الإرشاد للفلاحين من طرف السلطات الفلاحية للولاية , التي بدأت بتوسيع الأراضي المسقية و بوسائل اقتصادية للمياه و استعمال كثيف للأسمدة من أجل استصلاح الأراضي و تجديد الأراضي المنهكة , مما أدى إلى تحصلها على نتائج إيجابية من هذه العملية ,.

كذلك نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تطور في عدد الحيوانات خاصتا في سنة 2012 , و يرجع ذلك نتيجة لمحاربة الأوبئة عن طريق التلقيح و تكوين الفلاحين و الدورات التحسيسية , حيث وصل مستوى الإنتاج إلى 96569.28 مليون دج , حيث أن ولاية مستغانم تحتل المرتبة السادسة وطنيا من حيث القيمة الإجمالية , و الرابعة من حيث إنتاج البطاطس , و الثانية من حيث إنتاج الحمضيات .

2 – تطور مؤشر و معدل النمو للإنتاج الفلاحي : لدينا الجدول التالي يوضح تطور مؤشر و معدل النمو للإنتاج الفلاحي خلال الفترة الممتدة من 2011م إلى 2014م .

**الجدول رقم (23-3) :** تطور مؤشر و معدل النمو للإنتاج الفلاحي للفترة 2011-2014 الوحدة: ($10^6$دج)

| السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|
| مؤشر الإنتاج | 59420 | 82029 | 91023 | 96569.28 |
| معدل النمو | %7.6 | %67.29 | %13 | %3.19 |

**المصدر :** مديرية المصالح الفلاحية لولاية مستغانم .

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل النمو موجب , و بلغ في سنة 2011 أكبر نسبة و صلت إلى 67.29% , إلا أن هذه النسبة بدأت في تراجع خلال 2013 و 2014 .

3 – تقييم تطور التشغيل في القطاع الفلاحي للولاية : لدينا الجدول التالي يوضح تطور التشغيل في القطاع الفلاحي للولاية خلال الفترة الممتدة من 2012م إلى 2015م

**الجدول رقم (24-3) :** تطور التشغيل في القطاع الفلاحي للولاية للفترة 2012م-2015م الوحدة: نسمة

| السنة | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| العدد | 70400 | 71925 | 75925 | 74108 |

**المصدر** : مديرية المصالح الفلاحية لولاية مستغانم .

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تطور طفيف في عدد العمال في القطاع الفلاحي , إلا أن هذا الجانب يواجه عدة مشاكل تمنع تشجيع الشباب على العمل فيه , والتي من بينها عدم توفير التأمين للعمال , و أيضا عدم ديمومة العمل , حيث تكون مرتفعة عند عملية الجني , وتنخفض بعد الانتهاء من عملية الجني , ويمكن القول أن نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي ضئيلة جدا .

**المطلب الثالث : تقييم إنتاج الفترة 2021/2020 و الأفاق**

1 – تقييم إنتاج الفترة 2021/2020 : [1]

بلغت قيمة الإنتاج الفلاحي لولاية مستغانم سنة 2020م أكثر من 114 مليار دينار , حيث احتلت المرتبة الخامسة وطنيا , كما بلغ إنتاج مختلف المحاصيل النباتية و اللحوم الحمراء و البيضاء و العسل و الصوف بأزيد من 14 مليون و 112 ألف قنطار ، إضافة إلى 104 مليون لتر من الحليب و 260 مليون وحدة من البيض , و لقد بلغت نسبة مساهمة الولاية في الإنتاج الفلاحي الوطني 3.3% مما جعلها تحتل المرتبة الخامسة وطنيا , و هي تحتل المرتبة الرابعة وطنيا من حيث إنتاج الخضروات بكمية تقدر ب 10مليون و 700 ألف قنطار , من بينها 5 مليون و 100 ألف قنطار من البطاطس , حيث تحتل هذه الأخيرة (البطاطس) المرتبة الثانية وطنيا , أما فيما يخص الحمضيات فلقد بلغت كمية الإنتاج بالولاية 1 مليون و 426 ألف قنطار , مكنها من أن تحتل المرتبة الثالثة وطنيا , إلا أنها احتلت المرتبة الحادية عشر فيما يخص الكروم بكمية تقدر ب 135 ألف قنطار , و التاسعة فيما يخص الأشجار المثمرة بكمية قدرت ب 607 ألف قنطار , و تم إنتاج في

نفس الفترة 287 ألف قنطار من الحبوب و 433 ألف قنطار من العلف و 220 ألف قنطار من الزيتون و 95 ألف قنطار من الطماطم الصناعية و 38 ألف قنطار من الباقوليات الجافة , أما فيما يخص الإنتاج الحيواني

لسنة 2020م , أنتجت الولاية أكثر من 161 ألف قنطار من اللحوم الحمراء و البيضاء و 3.390 قنطار الصوف

و 1.230 قنطار من العسل .

- الأفاق : [2]

و تطمح ولاية مستغانم إلى تحقيق إنتاج 20 مليون لتر من الحليب سنويا , خاصتا بعد استحواذها على استثمارات فلاحية جديدة مثل حوض الحسيان الذي يمكنه ضم أربعة ألاف بقرة حلوب و توفير 2800 منصب شغل جديد , كما تراهن الولاية على رفع المساحات الفلاحية المسقية من 40 ألف هكتار حاليا إلى 60 ألف هكتار , مما سيعطي الولاية دفعة قوية في رفع معدل النمو الاقتصادي للوطن .

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية مستغانم .

[2] مديرية المصالح الفلاحية لولاية مستغانم .

**خلاصة :**

يمكننا أن نستخلص من خلال هذا التحليل و هذه الدراسة الميدانية أن الدولة أولت أهمية كبيرة لهذا القطاع , و شهدا القطاع في ولاية مستغانم اهتمام كبير من طرف الدولة , حيث لوحظ تحسن في الإنتاج و النمو لكل المنتجات , و من خلال النتائج المحققة يتبين لنا أن الولاية تعتبر منطقة فلاحية و رعوية خاصة في تربية المواشي و الدجاج , إلا أن إنتاج الحبوب يعتبر ضئيل حيث تمارس الولاية زراعته بصفة قليلة , هذا لأنها تعتمد على الأمطار في سقيه بصورة شبه كلية رغم أهميته في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد , لكنها شهدت توسع في المساحات المسقية فيما يخص الزراعات الأخرى بفضل برنامج التجديد الفلاحي , حيث وصلت إلى 34479 هكتار , و تبقى هذه المساحة تحتاج إلى المزيد من التوسع بالنظر لما تمتلكه الولاية من أراضي فلاحية شاسعة , فكلما كان هناك تحسن و تطور في القطاع الفلاحي , أدى ذلك إلى تحقيق تنمية اقتصادية متطورة التي تعود على الفرد و الدولة بالمنفعة على جميع الأصعدة .

# الخاتمة العامة

**الخاتمة العامة**

نظرا لأهمية القطاع الفلاحي في الجزائر أولت له الدولة أهمية كبيرة من أجل النهوض به و تطويره , حيث قامت بإحداث تغييرات عميقة في عمليات الاستثمار فيه , من خلال النماذج التنموية الفلاحية و تفعيل دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية , فرغم المحاولات العديدة و التوجهات المختلفة إلا أنها لم تصبو إلى مصف الدول المتطورة في هذا القطاع , و إن معالجتنا لهذا الموضوع مكننا من التعرف على مقومات الفلاحة في الجزائر و المؤهلات التي يمكنها أن تجعلها بلدا فلاحيا بامتياز , خاصتا مع امتلاكها لأقاليم مختلفة و مناخ متنوع و شساعة الأراضي و الاحتياط الكبير للمياه الجوفية , و هي العوامل التي تفرض على الدولة اتخاذ التدابير اللازمة للنهوض بالقطاع الفلاحي و تطويره .

كما لاحظنا أن الدولة لم تتوان في الاهتمام بالقطاع الفلاحي بحيث رصدت له مبالغ هامة صرفت على القطاع عبر مختلف إستراتجياتها المتخذة في هذا الجانب .

و لقد سارعت الحكومة مباشرة بعد الاستقلال إلى إصلاح القطاع الفلاحي حتى إلى غاية الثورة الزراعية التي تعتبر نظام جديد لتسيير القطاع التي رفعت شعار الأرض لمن يخدمها , حيث كان الاهتمام من طرف الدولة بالريف و القضاء على أشكال الاستغلال و إعطاء الحق للفلاح البسيط , إلا أنها لم تنجح بسبب عدة عوامل منها البيروقراطية و الرشوة و السرقة ...الخ .

ثم بدأت مشاكل القطاع الفلاحي تتعقد أكثر فأكثر خلال هذه الفترة التي تميزت انخفاض العائدات البترولية فكان لابد على الدولة أن تعييد النظر في الخطة التي رسمتها فجاء قانون إعادة الهيكلة التي كانت نتائجها الهامة توزيع الأراضي و تعاونيات على الفلاحين لاستغلالها بشكل الفردي و لكنه فشل القانون و جاء إصلاح فظهر مرسوم 83/18 في 31 أوت 1983 م المتعلق باستصلاح الأراضي و حيازة الملكية العقارية ثم إصلاح أخر تمثل في قانون المستثمرات الفلاحية سنة 1987 الذي أعطى اهتمام للقطاع الخاص و تدعيمه ثم بدأت برنامج التعديل الهيكلي في مطلع التسعينات و كان من أهدافه تحرير إنتاج الزراعي و أسعار السلع الزراعية ماعدا بعض المحاصيل الإستراتيجية و خوصصة القطاع الفلاحي إلا انه لم يؤدي بالنهوض بالقطاع الفلاحي في ظل انخفاض العائدات النفطية و في ظل التحول للاقتصاد السوق شهدت الجزائر عدة برامج تنموية , فبدأت بسياسة الإنعاش الاقتصادي حيث خصص له غلاف مالي قدره 9.55 مليار دينار , و كان برنامج

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هي مضمون هذه السياسة و كانت أهدافها توسيع الأراضي الفلاحية بكل أنواعها، وكذا رفع الإنتاج و المردودية و هذا ما لاحظنا فيه تحسن معتبر في الإنتاج و كذلك توسيع شبكة المياه و الأراضي المسقية حيث ارتفعت بمقدار 443337 ه في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي 2000 -2004 , و في ظل ارتفاع عائدات النفط خاصة في بداية سنة 2003 اضطرت الدولة إلى زيادة الدعم لبرنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي 2004 2009 - و كان له هذا حيث قدرت اعتماد تمويل هذا القطاع بحوالي 300 مليار دينار جزائري و من اجل تحسين أكثر للقطاع الفلاحي كان لابد من تغيير إستراتيجيتها حيث و ضعت الدولة الجزائري برنامج خماسي 2010 – 2014 حيث خصص للقطاع الفلاحي ظرف مالي يقدر بحوالي 600 مليار دينار على مدى الخمس سنوات 2010 - 2014 من أجل برامج التجديد الفلاحي أما الباقي فكان لتجديد الريفي و تنمية القدرات البشرية و هذا قصد تنظيم وحماية مردود الفلاحين من خلال تعزيز نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع في مجال البطاطس وامتداده المتزايد على المنتجات الفلاحية الأخرى و تكثيف الإنتاج واسع الاستهلاك من خلال دعم المكننة ، و التسميد و الري و البذور و الشتلات ... بالنسبة للحبوب و الحليب و البطاطس و اللحوم و من اجل تعزيز تقييمنا قمنا بدراسة تطبيقية

لبرنامج الخماسي لولاية مستغانم و هذا حسب المعطيات المعطى لنا من قبل السلطات الفلاحية للولاية حيث كانت مابين فترة 2010 – 2014 و قليل من معطيات لسنة 2015 حيث لاحظنا في سنة 2012 زيادة معدل النمو و هذا لفعالية سياسة التجديد الفلاحي و لا ننسى نسبة تساقط الأمطار الكثيف في هذه السنة الذي كان عامل مهم في ارتفاع هذه النسبة و لكن سرعان ما انخفض معدل النمو بسبب مجموعة من العوامل منها المناخ , و يبقى في الأخير الاهتمام و النهوض بالقطاع الفلاحي واجب على كل دولة , لأنه السبيل الوحيد لتحقيق اكتفائها الذاتي من المواد الغذائية و السبب الوحيد لنموها و تطورها لارتباطه مع كل القطاعات الأخرى , بحيث أن القطاعات الأخرى تتقدم بتقدمه , المعادلة التي تجعل أن تحقيق التنمية الفلاحية يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية .

**التوصيات :**

من خلال النتائج السابقة يمكننا ذكر بعض التوصيات لهذه الدراسة :

- التشجيع على خدمة القطاع الفلاحي .
- الإرشاد الفلاحي من خلال وسائل الإعلام .
- توفير التمويل اللازم لأصحاب المشاريع الفلاحية .
- محاربة كل أشكال البيروقراطية التي تتعب الفلاح في أداء نشاطه .
- وضع التسهيلات الإدارية للفلاح التي تمكنه من اقتناء الأسمدة و البذور و إزاحة العراقيل .
- دعم التكوين العلمي الخاص بالقطاع الفلاحي و توسيعه سواء الجامعات أو مراكز التكوين المهني .
- توفير الطاقة الكهربائية للمستثمرات الفلاحية من خلال مشاريع توصيل الكهرباء .
- تسهيل عملية اكتساب رخصة حفر الآبار للفلاحين باعتبار الماء العامل الرئيسي في العملية الإنتاجية .
- توفير كل مستلزمات الفلاحة و الآلات الفلاحية من أجل اقتنائها , و تقريبها من الفلاح من خلال توفيرها في كل الولايات .
- مساعدة الفلاح على اقتناء الآلات الفلاحية من خلال عملية التسديد بالتقسيط .
- دعم إنشاء المصانع التحويلية و توسيعها , الأمر الذي يسهل على الفلاح من توجيه الفائض .

# قائمة المصادر و المراجع

## المراجع :

## باللغة العربية :

### الكتب :

1 - الدكتور محمد عبد العزيز عجيمة , الموارد الاقتصادية سنة 1983 , ص 87.
2 - سالم النجفي , التنمية الاقتصادية الزراعية , جامعة الموصل ط 2 سنة 1987 ص , 202
3 - أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983،ص 89 .
4 - أحمد عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000،ص96
5 - الحبيب فايز، (1985 )، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، السعودية، ص5 , 6.
6 - خلف فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2006، ص105, 115.
7 - عبد الطيف بن اشنهو , تجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط ( 80-62 ) , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية , 1982 , ص 309 .
8 - علي مانع , جنوح الأحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية , 1996, ص 13 , 14.
9 - محمد بلقاسم , حسن بهلول , سياسة تخطيط التنمية و اعادة تنظيم مسارها في الجزائر , جزء الثاني , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1999, ص17.

### الرسائل و الأطروحات الجامعية :

1 - غردي محمد , القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة , أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل الاقتصادي 2011-2012 , ص 09, 21, 22, 23, 25, 26, 27 .
2 - عزا لدين بن تركي , تطور المسالة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع و الزراعة , أطروحة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية , جامعة باتنة , 2007 , ص 257.
3 - سفيان حنان , السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائر ي في ظل التبعية الغذائية , أطروحة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير , جامعة سطيف 1 , 2019م – 2020م , ص 23 .
4 - زهيه قرامطية , إشكالية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر , دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (2006م – 2012م) , أطروحة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص بنوك و مالية , جامعة البليدة 2 , الجزائر , 2015م ,ص 102 .
5 - قصور ريم ، الأمن الغذائي و التنمية المستدامة حالة الجزائر مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير , تخصص اقتصاد التنمية ،سنة 2011-2012 ،جامعة بأجي مختار , عنابه ,ص 136 , 137 , 138 , 154.

6 - نور محمد لمين , دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات , مذكرة لنيل شهادة الماجستير , تخصص تسيير المالية العامة , دراسة حالة ولاية تيارت , جامعة تلمسان 2011- 2012 , الجزائر , ص 113, 115, 116, 117, 119, 120 .
7 - مليكه جرمولي , السياسة الفلاحية في الجزائر و الإصلاحات الطارئة عليها , رسالة ماجستير , كلية العلوم السياسية و الإعلام , قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية , تخصص التنظيمات السياسية و الإدارية , دراسة حالة البويرة , جامعة الجزائر بن يوسف بن خده , 2005م ,ص 93 .

8 - كتفي سلطانة , تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ( 2000م – 2005م ) في ولاية قسنطينة , تقييم و نتائج , مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية , جامعة الإخوة منتوري , قسنطينة , الجزائر , 2006م , ص 08.
9 - يسمينه زرنوح , إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر , 2006 , ص 188 , 190 .
10 - يونس صاحب , السياسة الفلاحية و التبعية الغذائية في الجزائر , دراسة حالة مواد غذائية أساسية 2000م-2014م , رسالة ماجستير في العلوم السياسية , مدرسة الدكتوراه في العلوم القانونية و العلوم السياسية , تخصص السياسة العامة , جامعة مولود معمري , تيزي وزو , الجزائر , 2015م ' ص 162.

## الملتقيات العلمية :

1 - ناصر الطهراوي ، اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة , مؤسسة التسويق الزراعي , مديرية الرقابة , الأردن , 2007م , ص 56 .
2 - حفناوي أمال , مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع ألفلاحي ضمن برامج النمو و الإنعاش الاقتصاديين بين الواقع و الطموح , ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 , يومي 11 -12 مارس 2013م , جامعة فرحات عباس , سطيف , الجزائر , ص 4 , 5 , 9 , 10 , 13 , 14 , 16 , 17 , 18 , 20 , 21 , 22 , 23 , 24 , 25 .
3 - وزارة الفلاحة و التنمية المحلية , مسار التجديد الفلاحي و الريفي , عرض أفاق ماي 2012م , ص 10 .

## المجلات :

1 - لزعز علي ، الفلاحة في الجزائر بين الإنتاج و المساحة ، مقال منشور في مجلة أفاق , العدد 4 الصادرة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة عنابه 1998.
2 - د- باشي احمد ، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح ، مجلة الباحث عدد 02 / 2003 ، جامعة الجزائر ، ص 109 .
3 - المنشور رقم 330 المؤرخ في 18 جويلية 2000م المتضمن إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية , 2000 , ص 74 , 77 , 79 , 80 .
4 - المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المنشورة رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 المتضمن إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية , ص 07 .
5 - فتيحة بوزيان , حفيظة مليكه شبايكي , تقييم سياسات الفلاحة و التنمية الريفية في الجزائر , مجلة دراسات اقتصادية , المجلد 5 , العدد 1 , جوان 2018 , ص 122 .
6 - سليم العمراوي , انعكاس سياسات التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر , دراسة تحليلية لفترة تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة (2001م – 2019م) , مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية , المجلد 6 , العدد 3 , ديسمبر 2019م , ص 253 .
7 - المرسوم 2011/08 بتاريخ 2011/02/23م .

## الجرائد :

1 - المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 94 -188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 ،يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية، العدد 44 ،ص: 06
2 - المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 ،الجريدة الرسمية،العدد 44 ،مرجع سابق، ص: 06.

3 - المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 96 -296 ،يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 52 ،الصادرة في 11 سبتمبر 1996 ، ص: 12.
4 - المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 96 -296 ،الجريدة الرسمية، العدد 52 ،مرجع سابق، ص 12 .
5 - المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 96 -296 ،الجريدة الرسمية، العدد 52 ،مرجع سابق، ص12.
6 - المواد 03،02،01 من المرسوم التنفيذي رقم04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ،يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرص المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 06 ،الصادر بتاريخ 25 جانفي 2004 ،ص: 08 .
7 - المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 ،يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وتسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 55 ،الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2001 ،ص : 08- 09.
8 - لمادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 ،يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 74 ،الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 2002 ،ص: 13 .

**قوانين و مراسيم و وثائق :**

1 - مصالح الوزير الأول , البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة( 2005 -2009) , افريل 2005, ص 38.
2 - مديرية المصالح الفلاحية لولاية مستغانم.

**مصادر سمعية بصرية :**

Marc daufier .ingénieur agronome . institut national agronomique paris grignon radio France . FR

**مواقع الانترنت :**

1 - . Https://fr.wikipedia.org/wiki/agriculture
2 - موقع الالكتروني لديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

**ملخص :**
يعتبر القطاع الفلاحي أهم مصدر لمقومات الحياة و المصدر الأساسي للحاجات الأولية و بالتالي فان تطور و نمو الدول و على مدى التاريخ يقاس بمدى التمكن من هذا القطاع ومن هذا المنطلق اصبح يشكل الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، كما انه الفاعل الأساسي في المعادلة الاقتصادية بمستواها الكلي و الجزئي ومن هنا كان بحثنا لمعرفة دور هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية .
الكلمات المفتاحية : التنمية الاقتصادية، الفلاحة، الزراعة.

**Abstract :**

The agricultural sector Is the main source of life and the main source of primary needs and thus the evolution and growth of the States and throughout history measured by mastery of this sector in this sense has become a mainstay of economic development and economic and social welfare, It also fundamental economic equation actor at the micro and macro-and here we had to learn the role of the agricultural sector in economic development.
Keywords : Economic Development, Agriculture.
douanières en encourageant les institutions à accroître les exportations et à favoriser le développement.
**Mots clés : commerce extérieur - régimes douaniers économiques - régime de transit.**